

Distr.: General  
27 October 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب

خدمات الرقابة الداخلية

## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

## مذكرة من الأمين العام\*\*

١ - وفقا للفقرة ٥ (هـ) '٢' من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، والقرار ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة التقرير السنوي العاشر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي يغطي أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢ - ويوافق هذا العام الذكرى العاشرة لإنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية. بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في تموز/يوليه ١٩٩٤. وشكّل المكتب عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمة من خلال جعلها أكثر كفاءة وفعالية وترسيخ الإحساس بالخضوع للمساءلة فيها. وقد أجرى المكتب تقييما لأنشطته الذاتية. لكن، نظرا إلى الطبيعة الحرجة للمسؤوليات الملقاة على عاتق المكتب، وإلى أنه لم يجر تقييم مستقل له منذ إنشائه، قد يكون من الأوفق أن تنظر الجمعية العامة في أمر بدء عملية استعراض شاملة لعملياته. ويمكن أن يشتمل الاستعراض على تقييم لوظائف المكتب وإجراءات إعداداته للتقارير، بما في

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* تعذر تقديم هذا التقرير في الموعد المحدد، بسبب الفترة المشمولة بالتقرير السنوي (١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) والحاجة إلى الحصول على تعليقات المتعاملين من الإدارات والمكاتب بشأن مشروعات التقرير.

ذلك الأدوار والقدرات والاحتياجات من الموارد اللازمة لوحدة مراجعة الحسابات والتحقيقات والرصد والتقييم والمشورة الإدارية. ويتعين أن يوجه هذا الاستعراض إلى تعزيز قدرات إنجاز الولايات التي تمنحها الجمعية العامة. وسيكون الاستعراض أيضا بمثابة التقييم الذي يمكنني، بصفتي الرئيس التنفيذي لموظفي الأمم المتحدة، من معرفة إلى أي مدى يستطيع المكتب أن يساعدني بشكل جيد على إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية. وإذا وافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح فسأكون على استعداد لتكوين فريق متعدد التخصصات يضم خبراء من الخارج لكي يجري الاستعراض.

## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية\*

### تصدير

هذا هو التقرير الخامس والأخير الذي أقدمه عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المضطلع بها تحت إشرافي. وسأكمل فترة عملي ذات الخمس سنوات في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وسيكون هذا الاستعراض الإلزامي بمثابة حجر الزاوية لاستقلال المكتب.

وإذ ألقى نظرة على الأربع سنوات ونصف السنة الماضية، يسرني أن ألاحظ التغييرات التي حدثت في المكتب وما بذلناه من جهد من أجل الوفاء بالتزامات ولايتنا. ولا يسعني إلا أن أشيد بالجهود الممتازة التي بذلها كارل ث. باتشكي، الذي سبقني في هذا الموقع، والذي ترك وراءه مكتبا يؤدي وظيفته على الوجه الصحيح، رغم كونه في مراحله الأولى. وقد كان هذا بمثابة الأساس القوي الذي مكّني من تعزيز قدرات المكتب.

ويعتبر الأخذ بإطار لإدارة المخاطر على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لي. إذ تشكل منهجية تقييم المخاطر أساس نظام التخطيط المتكامل للعمل في المكتب الآن. ويؤدي هذا إلى الاستخدام الأمثل لمواردنا المحدودة، ويحسن تحديد أهداف أنشطتنا الرقابية.

وأقيم في المكتب هيكل تنظيمي أكثر توازنا واتفاقا مع المنطق. وأدى توحيد الموارد المتعلقة بالرصد والتفتيش والتقييم والإدارة وتقديم المشورة لتصبح شعبة واحدة إلى التآزر في سبيل توسيع نطاق الرقابة. وفي الوقت نفسه، أدى إنشاء شعبة ثانية للمراجعة الداخلية للحسابات، ينصب تركيزها على مراجعة حسابات الكيانات الموجودة خارج نيويورك، إلى تعزيز قدرات الرقابة وتحسين إمكانية الاستجابة. وبالمثل، يؤدي نقل غالبية المحققين من نيويورك إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أنشئ حديثا في فيينا، إلى تعزيز الروابط مع الكيانات التي تتلقى خدمات التحقيق، ويساعدنا على تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف السفر.

وشهدت طرائق العمل طفرة رئيسية مع استحداث النظام الإلكتروني لورقة العمل في شعبة مراجعة الحسابات. فعلاوة على كفاءة وجود عملية مراجعة حسابات أكثر اتساقا، سيجري التوسع تدريجيا في النظام بغية تيسير رصد التوصيات وإلى أي مدى يجري تنفيذها بطريقة جيدة.

\* جميع تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك هذا التقرير السنوي، متاحة في موقع المكتب على الإنترنت وعنوانه: <http://www.un.org/Depts/oios/report&pub.htm>.

ولدي قناعة راسخة بأن العنصر البشري هو مفتاح نجاح أية منظمة. ولهذا السبب، أطلق المكتب عددا من مبادرات إدارة شؤون الموظفين. وتجتمع لجنة إدارة شؤون الموظفين، التي أتولى رئاستها، بصورة شهرية لمناقشة المسائل المتعلقة بعملها. وجرى إعداد مشروع دليل للتدرج الوظيفي بغية تعزيز حراك الموظفين وتقديمهم. ونشأ داخل المكتب أيضا نشاط تدريبي تعليمي فيه تأكيد لضرورة الارتقاء بالمهارات ومداومة تحديثها.

وظلت محدودية الموارد على الدوام عائقا أمام قدرة المكتب على إطلاق مبادرات جديدة. ولكي يجري التغلب على هذه المسألة، أسست صندوقا استثماريا لتعزيز القدرات المهنية المتعلقة بخدمات الرقابة الداخلية. وقد مكّنتنا مساهمات الدول الأعضاء السخية للصندوق، في جملة أمور، من البدء في مشروع ورقة العمل الإلكترونية.

وتتمثل إحدى المهام الموكولة إلى المكتب في أن يكون أداة للتغيير. واعتقد أن هذا الجانب سترداد أهميته بالنسبة للمنظمة ما دام المكتب فاعلا وقادرا على التصدي للتحديات. وكان تشكيل قسم داخلي منفصل للإدارة والاستشارات، يُركز على توفير خدمات إدارة التغيير للمنظمة، في إطار المكتب، مساهمة كبرى. وأطلق المكتب في العام الماضي المبادرة المتعلقة بالتراهة في المنظمة بهدف رفع درجة الوعي في ما يتصل بالتراهة والأخلاقيات المهنية داخل المنظومة، التي تكمل دور الأمم المتحدة في الدعوة إلى مكافحة الفساد وتشجيع الحكم الرشيد في الدول الأعضاء.

وقد عززت هذه التغييرات والمبادرات مجتمعة قدرة المكتب وزادت مساهماته التي يقدمها إلى الأمم المتحدة، فأصبح اليوم معترفا به من قبل هيئاتها الرقابية الأخرى كمكتب رقابة نموذجي. وهو يؤدي دورا رئيسيا في المؤتمرات السنوية التي تعقدها وكالات مراجعة الحسابات ووكالات التحقيق داخل أسرة هيئات منظومة الأمم المتحدة.

وقبل سنوات خمس، قررت الجمعية العامة إجراء عملية تقييم واستعراض لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، في عام ٢٠٠٤. ولكي أساعد الجمعية العامة في إجراء هذا الاستعراض، بدأت عملية تقييم ذاتي على نطاق المكتب. وقد أدرجت نتائج عملية الاستكشاف الذاتي هذه في القسم الثالث من هذا التقرير.

وتلقي عملية التقييم هذه الضوء على المنجزات ومواطن القوة، فضلا عن التحديات والفرص. ويجري فيها أيضا تعداد المجالات التي شهدت تحسنا والدروس التي يتعين استخلاصها. وخلصت عملية التقييم بشكل عام إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أسدى خدمات جليلة إلى الأمم المتحدة بما قدمه من خدمات رقابة فعالة وما أضفاه من قيمة.

ويعتبر استقلال المكتب في العمل عاملا أساسيا في بلوغه النجاح في كل من مجالي إجراءات إعداد التقارير وإدارة الموارد. وتكفل قدرة المكتب على تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، عن طريق الأمين العام، أن نقدم إلى الدول الأعضاء تقارير موضوعية من غير تحامل. ولا يزال البعض يؤمن بوجوب اقتصار تقارير المكتب على إدارة الأمانة العامة، نظرا إلى أنه يسمى مكتب خدمات الرقابة "الداخلية". غير أن هذا حري بأن يضعف الأمم المتحدة. وقد تصرفت الدول الأعضاء بحكمة حين قررت أن تتاح تقارير المكتب بدون قيود للجمعية العامة. ويتسق هذا الترتيب مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، ويعكس أيضا الممارسة الحالية في القطاع الخاص، الذي تحال فيه تقارير مراجعة الحسابات الداخلية إلى مجالس الإدارة أو اللجان المعنية بمراجعة الحسابات التي تضم في عضويتها نخبة من المديرين.

وفي مجال اقتراح الموارد وإدارتها، أؤمن بأن في الإمكان فعل المزيد من أجل كفالة استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويدعو القرار الآذن بشكل صريح، إلى أن تراعي مقترحات الميزانيات استقلال المكتب، الذي يمثل المرتكز للإدارة الرشيدة. وعليه فإن تفويض السلطات للمكتب بصورة شبيهة لما يعطى للصناديق والبرامج سيكفل امتثاله الكامل لأحكام ولايته. ومن ناحية التشغيل سيزيل هذا أية إمكانية لحدوث تعارض في المصالح، نظرا إلى أن المكتب سيقضي شؤونه من خلال إدارات يمارس رقابته عليها.

وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري لما نلته من شرف رئاسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية منذ عام ٢٠٠٠. وما كانت إنجازات المكتب لتحقيق لولا وجود زملاء يتمتعون بالكفاءة والإخلاص في مكنتي، أظهروا أيضا أنهم يتمتعون بروح مثالية للعمل كفريق وكرفقاء. وقد وجدت أيضا من الزملاء في الإدارات والمكاتب الأخرى التعاون المنتظر. وكنت موفقا جدا أيضا إذ حظيت بالثقة الكاملة للأمين العام، الذي كان دعمه للمكتب غاية في السخاء.

وقد جعل كل ذلك، مع ما لقيته من الدول الأعضاء من معلومات رَجْع مشجعة، من هذا العمل تجربة بالغة الإفادة والإشباع النفسي. وأنا على ثقة من أن المكتب سيوالي أداء دور بالغ الأهمية في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق النجاح في مهمتها العالمية، بعد ذهابي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(توقيع) ديليب ناير

وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٨	.....	ملاحح رئيسية
١١	٨-١	أولا - مقدمة
١١	١	ألف - الولاية والمهمة
١١	٣-٢	باء - موارد الميزانية والموظفين
١٢	٨-٤	جيم - استعراض عام للتوصيات
١٥	١٠١-٩	ثانيا - نتائج الرقابة
١٦	١٦-١٢	ألف - السلامة والأمن
١٨	٢٤-١٧	باء - الشراء
٢١	٤٧-٢٥	جيم - إدارة عمليات حفظ السلام
٢٧	٥١-٤٨	دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٨	٥٨-٥٢	هاء - الإدارة والمالية
٣١	٧٧-٥٩	واو - إدارة البرنامج
٣٨	٨٨-٧٨	زاي - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٤٣	٩١-٨٩	حاء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٤٤	٩٦-٩٢	طاء - المحاكم الدولية
٤٥	١٠١-٩٧	ياء - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
٤٧	١٢٩-١٠٢	ثالثا - استعراض أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية
٤٧	١٠٣-١٠٢	ألف - مقدمة
٤٨	١١٩-١٠٤	باء - الإنجازات ومواطن القوة
٥٣	١٢٢-١٢٠	جيم - المخاطر
٥٤	١٢٥-١٢٣	دال - التحديات والفرص

- هـ - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ..... ١٢٦-١٢٨ ٥٥
- واو - الاستنتاجات والخطوات القادمة المقترحة ..... ١٢٩ ٥٦

### المرفقات

- الأول - مقتضيات التبليغ الصادر بها تكليف ..... ٥٩
- الثاني - التوصيات الجوهرية التي لم تكتمل الإجراءات التصحيحية المتعلقة بها ..... ٦٠
- الثالث - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) ..... ٦٥
- الرابع - مكتب خدمات الرقابة الداخلية: الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ..... ٧٠
- الخامس - التوزيع العالمي لوظائف مكتب خدمات الرقابة الداخلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ..... ٧١

## ملاحم رئيسية

تتضمن الملاحم الرئيسية لأنشطة وإنجازات مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة التي يشملها التقرير ما يلي:

- أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خلال الفترة التي يشملها التقرير، ٥٥١٥ توصية جوهرية، من أجل تحسين آليات المساءلة وتعزيز التفويض في السلطات وتوضيح الحدود الفاصلة بين مجالات المسؤولية، جرى بالفعل تنفيذ ما يزيد على نصفها. وستؤدي هذه التوصيات إلى تعزيز الضوابط الداخلية وإزالة العقبات التي تسبب عدم كفاءة وفعالية التنظيم، وإلى تحقيق وفر قدره ١٦,٤ مليون دولار للأمم المتحدة، عند تنفيذ مديري البرامج لها. وقد جرى بالفعل توفير ٢٦,٦ مليون دولار نتيجة تنفيذ توصيات المكتب لهذه الفقرة والفقرات السابقة.
- وأجرى المكتب ١٥٣ عملية مراجعة حسابات، تغطي نطاقاً واسعاً من المسائل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمشتريات وإدارة البرامج. وقدمت ستة تقارير مراجعة حسابات إلى الجمعية العامة (انظر الفرع الثاني والمرفق الثالث).
- وأصدر المكتب تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المكمل لدورة الأمانة العامة الأولى المتعلقة بالخطط المستندة إلى نتائج وإعداد الميزانيات والرصد وإعداد التقارير. وأُتيحت معلومات تفصيلية من خلال الوصلات البينية في النسخة الإلكترونية من التقرير، التي وُضعت على موقع المكتب على الإنترنت، كما وُزعت على أقراص مدمجة. وكانت الدورة التدريبية التي نظمها المكتب على نطاق الأمانة العامة في نهاية عام ٢٠٠٣، عنصراً فعالاً بشكل عام في تحسين نوعية الإفادات والبيانات التي قدمتها الإدارات والمكاتب بشأن الإنجازات من أجل التقرير. وقد تضمنت الدورة ٣٦ حلقة عمل و ١١ حلقة تشخيصية، ووفرت التدريب لما مجموعه ٣٤٤ ١ مشاركاً (انظر الفقرات ٦٤-٦٧).
- وأجرى المكتب مراجعة حسابات معالجة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لعدد من المطالبات المختارة، ووجد عدة جوانب قصور في مجالات تقييم المطالبات والتحقق منها، كانت سبباً في حصول مقدميها على تعويضات تفوق استحقاقهم - وقد سلمت الأمانة العامة بوجود أخطاء بلغت تكلفتها ٢,٥٥ مليون دولار تقريباً (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦).



- ووفر المكتب المعلومات الأولية للتحقيق المستقل الذي يرأسه بول فولكر، والذي نظمه الأمين العام للنظر في المزاعم المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد أتاح المكتب جميع تقاريره المتعلقة بمراجعة الحسابات، بغية تسهيل التحقيق، كما كان قد قدم المعلومات المتعلقة بالحالة القائمة لتوصياته بشأن البرنامج في ما يتعلق بمراجعة الحسابات.
- وقَّيم المكتب نتائج عملية إعادة التشكيل التي شهدتها إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرا (A/58/746)، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن عملية الإصلاح تسير في الدرب الصحيح، لكنها تحتاج إلى المزيد من الوقت كي تتحقق نتائجها بشكل كامل. وأوصى المكتب بإدخال تحسينات على إدارة شؤون الموظفين، وترسيخ أفضل الممارسات وتطبيق نظام إدارة المعلومات وتحقيق الأهداف التكنولوجية (انظر الفقرات ٢٦-٢٨).
- وقدم المكتب خدمات استشارية إلى إدارات الأمانة العامة، بغية المساعدة على تغيير عمليات وهياكل عملها. وتمخضت اثنتان من هذه الخدمات الاستشارية عن تقديم تقارير إلى الجمعية العامة، وهما تقرير الإدارة العالمية المتكاملة لخدمات المؤتمرات وتقرير برنامج الأطفال والصراعات المسلحة (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧٤).
- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدم كبار مراجعي الحسابات المقيمين التابعين لبعثات حفظ السلام إحاطات إلى اللجنة الخامسة ووجدت قبولا حسنا لدى الوفود التي قُدمت الإحاطات بطلب منها. وتضمنت الإحاطات موجزات لنتائج تقييمات المخاطر في البعثات، ومجالات مراجعة الحسابات ذات الأولوية، والنقاط البارزة في عمليات مراجعة الحسابات الرئيسية والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها البعثات.
- يتولى المكتب قيادة فرقة العمل المعنية بالتحقيق في كوسوفو، التي أنشأها الممثل الخاص للأمين العام نتيجة للتحقيق الذي أُجري في العام الماضي حول عملية الاحتيال المتعلقة بتحويل مبلغ قدره ٤,٣ مليون دولار بواسطة أحد كبار موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عن الأغراض المرسومة له، حيث استرد المبلغ في ما بعد (A/58/592). وتشمل ولاية الفرقة بدء التحقيقات وإدارتها وتنسيقها بغية تحديد مواطن الاحتيال والفساد في البعثة أو المؤسسات المملوكة للقطاع العام أو أية مؤسسات أخرى تعمل بتمويل من ميزانية كوسوفو الموحدة (انظر الفقرة ٤٣).

- شرع المكتب في إعداد المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات وأكمل إعدادها وعرضها، حيث جرت الموافقة عليها عقب ذلك في المؤتمر الدولي للمحققين، الذي عُقد في بروكسل، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- بدأ المكتب بصورة متزامنة عمليات تقييم لإجراءات الأمن الميداني في ٢٠ بعثة من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية على نطاق العالم، بغية المساعدة على تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وعلاوة على ذلك، أكمل المكتب عملية مراجعة حسابات لاستخدام وإدارة الأموال التي اعتمدت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل اتخاذ تدابير لتعزيز أمن وسلامة بعثات الأمم المتحدة (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤).

## أولا - مقدمة

## ألف - الولاية والمهمة

١ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهدف تعزيز مهام الرقابة داخل الأمم المتحدة، عن طريق تكثيف عمليات التقييم ومراجعة الحسابات والتحقيق ورصد الامتثال. وفي عام ١٩٩٩، استعرضت الجمعية العامة تنفيذ القرار ٢١٨/٤٨ بء، واتخذت القرار ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أوردت فيه عددا من الأحكام المتعلقة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقديم التقارير والمهام والتنسيق والصناديق والبرامج والتحقيقات والاستقلال التشغيلي. ورهنا بتنفيذ هذه الأحكام أكدت الجمعية العامة مجددا القرار ٢١٨/٤٨ بء. ويمارس المكتب استقلاله التشغيلي، في إطار سلطة الأمين العام (ST/SGB/273)، في أداء مهامه، وله سلطة المبادرة باتخاذ أي إجراء يراه ضروريا للنهوض بالمسؤوليات الرقابية كي ينفذه ويقدم تقريرا بشأنه. ويرد تفصيل لدور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التعميمات الإدارية الإضافية (ST/AI/397، ST/IC/1996/29 و ST/SGB/2002/7).

## مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

- أن يوفر الرقابة الداخلية للأمم المتحدة التي تمثل قيمة مضافة للمنظمة عن طريق الأنشطة المستقلة والفنية والمناسبة من حيث التوقيت في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والمشورة الإدارية والتحقيق.
- أن يكون عاملا للتغيير يشجع إدارة الموارد بمسؤولية وثقافة المساءلة والوضوح ويعمل على تحسين أداء البرامج.

## باء - موارد الميزانية والموظفين

٢ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان لدى المكتب ما مجموعه ١٨٠ وظيفة: ١٢٤ من الفئة الفنية و ٥٦ من فئة الخدمات العامة. وتمول ٨٩ وظيفة منها من موارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك ٢٧ وظيفة مراجع حسابات مقيم في بعثات حفظ السلام

و ٨ وظائف لمحققين إقليميين معينين بالحالات المتعلقة بحفظ السلام. وبلغ مجموع موارد المكتب، في عام ٢٠٠٤، ٢٣,٥ مليون دولار، ١١,٨ مليون دولار منها تمول من موارد خارجة عن الميزانية.

٣ - وتسدي هيئة الاستعراض التابعة للمكتب، وهي هيئة مستقلة عن هيئات الاستعراض المركزية التابعة للأمانة العامة، المشورة إلى وكيل الأمين العام في المسائل المتعلقة بشؤون الموظفين. ونظرت هيئة الاستعراض، وهي فريق التعيينات والترقيات السابق، خلال الفترة التي يشملها التقرير، في ٢٠ حالة تعيين وترقية وتنسيب.

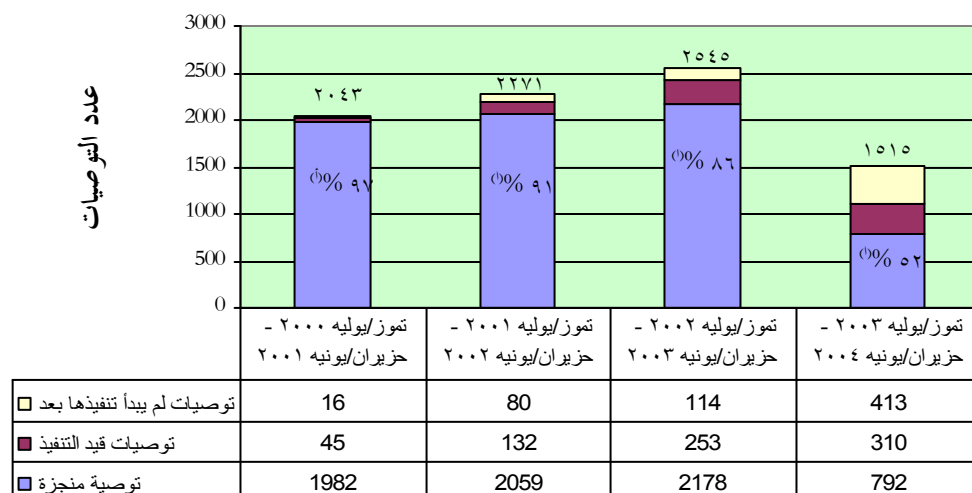
### جيم - استعراض عام للتوصيات

٤ - أصدر المكتب، خلال العام الماضي، ١٥١٥ توصية فيما يتعلق بتحسين الضوابط الداخلية والتغلب على العقبات التي تعوق كفاءة وفعالية التنظيم. وقد نفذت نسبة ٥٢,٣ في المائة من هذه التوصيات بالفعل. وصنف زهاء ٣٥,٧ في المائة من جميع التوصيات كتوصيات جوهرية بالنسبة للمنظمة، تدعو إلى تحسين الإنتاجية والاقتصاد في النفقات واسترداد الموارد والمساءلة عن الاحتيال وإهدار الأموال وإساءة التصرف، ضمن أشياء أخرى<sup>(١)</sup>. ويقل عدد التوصيات التي صدرت خلال فترة الاثني عشر شهرا الحالية عن عدد ما صدر منها في الفترات السابقة. ويرد ذلك بشكل رئيسي إلى تضافر الجهود التي بذلها المكتب بغية إدراج التوصيات المحددة والأشد أهمية فقط في تقاريره عن عمليات الرقابة. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض عدد التوصيات التي يتضمنها كل تقرير، إلا أن النمط السائد بالنسبة لعدد التقارير التي تصدر بشأن مراجعة الحسابات لم يتغير.

٥ - ويبين الشكل ١ أدناه حالة تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن المكتب منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup>. ويبين الشكل ٢ معدل تنفيذ التوصيات الجوهرية الصادرة. ويوضح الشكلان أيضا عدد التوصيات التي ورد ما يفيد من العملاء بأنها قيد التنفيذ أو لم يبدأ تنفيذها.

الشكل ١

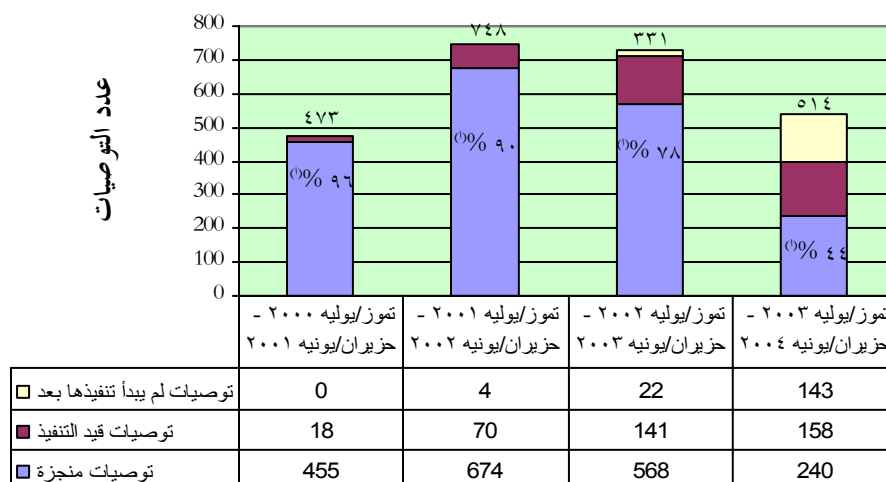
حالة تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حتى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤



(أ) النسب المئوية للتوصيات التي نفذت.

الشكل ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات الجوهرية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حتى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤



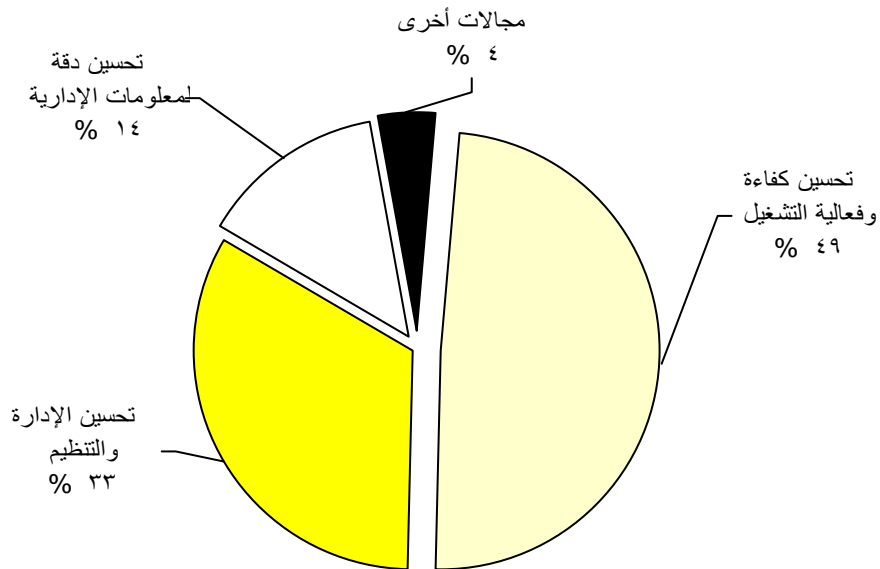
(أ) النسب المئوية للتوصيات التي نفذت.

٦ - يبين الشكلان ١ و ٢ أن عددا كبيرا من توصيات المكتب (كما في ذلك التوصيات الجوهرية) لم يبدأ تنفيذه بعد. وتختلف الأسباب التي سبقت لتفسير عدم بدء تنفيذ التوصيات: إذ ربما كانت التوصية معقدة، أو يتطلب تنفيذها إعداد/تنقيح سياسات وتوجيهات إجرائية؛ أو قد يتطلب مفاوضات مطولة حول طرائق التنفيذ. ويجري استعراض حالة التنفيذ خلال عملية التخطيط السنوي لعمل المكتب، التي قد يبرمج المكتب أثناءها عمليات استعراض لمتابعة التوصيات غير المنفذة من بين المهام الموكولة إليه. وترد في المرفق الثاني قائمة بالتوصيات الجوهرية الصادرة قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ والتي لم تتخذ بشأنها إجراءات تصحيحية.

٧ - وتعالج التوصيات الجوهرية المجالات ذات النتائج البعيدة الأثر على أداء المنظمة. ويبين الشكل رقم ٣ أدناه توزيع التوصيات الجوهرية حسب مجالات تأثيرها. ويبلغ عددها في الفترة التي يشملها هذا التقرير ٤٧٣ توصية تغطي مجالات الكفاءة وفعالية العمليات، ودقة التنظيم والإدارة، وإدارة موارد المنظمة. وتشمل فئة "مجالات أخرى" تعزيز الأمن والكشف عن الأخطاء الإدارية أو سوء السلوك أو الاحتيال.

الشكل ٣

أثر التوصيات الجوهرية الصادرة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤



٨ - وكما يبين الجدول ٤، تضمنت توصيات المكتب مبلغ ١٦,٤ مليون دولار من الموارد المستردة والنفقات المخفضة نتيجة لمراجعة الحسابات وعمليات التحقيق التي جرت خلال الفترة التي يشملها التقرير<sup>(٣)</sup> وبلغ المجموع الفعلي للوفورات وعمليات الاسترداد في السنة الحالية ٢٦,٦ مليون دولار<sup>(٤)</sup>. ويبلغ متوسط المبالغ التي تحققت من عمليات الاسترداد وتخفيض النفقات السنوية التي أوصى بها المكتب على امتداد السنوات العشر الماضية ٣١ مليون دولار، حيث تحقق بالفعل توفير واسترداد ما مجموعه ١٤ مليون دولار في العام.

#### الجدول ٤

#### الوفورات/المبالغ المستردة الموصى بها والفعالية في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ الفعالية(أ)	المبالغ الموصى بها	
١٤,٩	٦,٩	المبالغ المستردة
١١,٥	٩,٢	النفقات المخفضة
٠,٢	٠,٣	مبالغ أخرى
٢٦,٦	١٦,٤	المجموع

(أ) تشمل الوفورات الفعالية المبالغ المتأتية من تنفيذ التوصيات الصادرة في هذه الفترة والفترات السابقة.

### ثانياً - نتائج الرقابة

٩ - تعرض نتائج الرقابة في هذا الباب وفقاً للمجالات التي حددها مكتب الرقابة الداخلية باعتبارها مجالات تقوى فيها بدرجة عالية احتمالات المخاطر في عام ٢٠٠٤. والنتائج هي حصيلة ما تم التوصل إليه في الأنشطة التي اضطلع بها في مجالات مراجعة الحسابات، والتقييم، والتفتيش، والتحقيق وتقديم المشورة الإدارية، للتخفيف من تلك المخاطر. ويخطط مكتب خدمات الرقابة الداخلية أعماله وفقاً لما تنطوي عليه من مخاطر بحيث يحدد ويرشد أوجه الإنفاق ذات الأولوية في البرامج والأنشطة التشغيلية التي تقوى فيها احتمالات الغش وهدر الأموال وإساءة التصرف وانعدام الكفاءة وسوء الإدارة. ويهدف التقييم المنتظم للمخاطر المرتبطة بمختلف البرامج والأنشطة إلى زيادة مساءلة المكتب عن تخصيص الموارد لمهام الرقابة

١٠ - ويراجع المكتب إطار إدارة المخاطر كل ثلاثة أشهر للتأكد من أن تحليلها ما زال صحيحاً ومن أنه قد تم اتخاذ إجراءات للحد من احتمالاتها. وتقيم المخاطر وفقاً لاحتمالات

وقوعها وأثرها وهي ليست بالضرورة مؤشرا على موطن ضعف في الإدارة أو هيكل البرامج والوكالات ذات الصلة.

١١ - ويأخذ المكتب بعين الاعتبار عددا من العوامل في عملياته السنوية للتخطيط لأعماله: المخاطر التي قد تلحق بموارد المنظمة وسمعتها، طلبات الرقابة الواردة من الجمعية العامة، والإدارات، والبنود الكبيرة في الميزانية، والأنشطة الجديدة التي لم تشملها الرقابة من قبل، والمجالات ذات الأولوية في برنامج الأمين العام للإصلاح. ويسترشد المكتب أيضا في عملية التخطيط لأعماله بالحاجة إلى متابعة التوصيات الجوهرية التي لم ينفذها مديرو البرامج في المجالات التي قد تتعرض لمخاطر على النحو المبين في المرفقين الأول، والثاني.

الخطر يعرف بوصفه حالة من انعدام اليقين تحيط بأحداث ونتائج مقبلة. وهو تعبير عن احتمال وقوع حدث وما يترتب عليه من آثار ويكون له أثر محتمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة وغاياتها. وإدارة المخاطر هي أسلوب التناول المنهجي لتحديد أفضل مسارات العمل في ظل حالة انعدام اليقين بتحديد المسائل المتصلة بالخطر وتقييمها وفهمها والعمل بشأنها والإبلاغ عنها.

## ألف - السلامة والأمن

١٢ - لا تزال التطورات الدولية تهدد سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها في مراكز العمل والمكاتب الميدانية في كامل أنحاء العالم. وتتطلب هذه التهديدات تحسين النظم الأمنية والسياسات وتدريب الأفراد فضلا عن وضع خطط وبروتوكولات للإجلاء حسنة التصميم. وينبغي أن تظل مسألة أمن الموظفين في صدارة اهتمامات جميع مديري الأمم المتحدة. ولذا اعتمد مكتب خدمات الرقابة الداخلية سياسة تنص على أن تدرج في جميع مراجعات حسابات الأنشطة الميدانية خطوات للتحقق من استعراض مسائل السلامة والأمن. وقد قسم مكتب خدمات الرقابة الفئة إلى "مجالات المخاطر" التالية:

- (أ) سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة؛
- (ب) سلامة وأمن مباني الأمم المتحدة ومرافقها؛
- (ج) تأهب مؤسسات الأمم المتحدة للطوارئ؛



(د) سوء استخدام وثائق الأمم المتحدة من قبل أفراد غير مخولين أو من غير أفراد الأمم المتحدة.

١٣ - ويجري المكتب مراجعة أفقية شاملة للإجراءات الأمنية الميدانية في ١٤ بعثة من بعثات حفظ السلام و ٦ بعثات سياسية ولبناء السلام. وهي مراجعة لا تزال جارية الآن بتعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام ومنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس برنامج للمراجعة المشتركة. والهدف من ذلك، تقييم إطار إدارة الأمن في هذه المرافق بما في ذلك الخطط والسياسات والإجراءات الأمنية، وتقييم فعالية الوظيفة الأمنية في كل موقع. ويعكف المكتب على إعداد تقرير موحد يلخص نتائج عمله في هذه المواقع.

١٤ - وفرغ المكتب من مراجعة أوجه إنفاق وإدارة الأموال التي اعتمدت في فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢ لتعزيز الأمن والسلامة في أماكن الأمم المتحدة<sup>(٥)</sup>. وركز في المراجعة على تنفيذ المقترحات المقدمة في تقرير الأمين العام (A/56/848) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والتي ترتبت عليها نفقات تقدر بقرابة ٧,٥٧ مليون دولار، بما في ذلك احتياجات لمرة واحدة لتحسين الهياكل الأساسية المادية والأمنية، وشراء المعدات المتصلة بذلك ونفقات أخرى إجمالها ٤٤,٨ مليون دولار. وكان الهدف الرئيسي من المراجعة تحديد ما إن كانت الموارد المقدمة لتعزيز السلامة والأمن تستخدم في أوجه الإنفاق المحددة وتدار بكفاءة وفعالية عملاً بالإجراءات المتبعة في المنظمة.

١٥ - وخلص المكتب إلى أن المعدل المنخفض مبدئياً لاستخدام الاعتمادات والتأخرات في المشاريع في المقر، يعزى أساساً إلى الوقت الذي استغرقه تحرير الصيغة النهائية للعقد الرئيسي للبناء الذي لم يتم توقيعه إلا في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومن بين المسائل الأخرى المتصلة بمشاريع المقر، يتوقع أن تصل الآن إلى أكثر من ٣٤,٥ مليون دولار تقديرات تكلفة مشاريع تعزيز الأمن التي وافقت عليها الجمعية العامة بمبلغ قدره ٢٠,٧ مليون دولار، مع تحقيق تخفيض كبير نظير وفورات في الحجم. أما في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يعزى الاستعمال الناقص للأموال بمبلغ قدره حوالي ٩,٦ مليون دولار (أو ٦٢ في المائة من الاعتماد المنقح) إلى إعادة تصميم المشاريع بسبب زيادة مستوى التهديد للأمم المتحدة بعد حادثي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ والتأخر في تلقي الرخصة اللازمة من البلد المضيف بشأن مدخل الطريق الحديدي.

١٦ - وفي عمليات المراجعة الميدانية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استعرض المكتب الأساليب التي تتبعها مفوضية شؤون اللاجئين لإدارة سلامة الموظفين وأمنهم

في ١٢ عملية قطرية باعتبار ذلك من المجالات التي ركزت المفوضية اهتمامها عليها. وكانت الأهداف الرئيسية تتمثل في تحديد مستوى الامتثال للسياسة الأمنية للمفوضية وتوجيه اهتمام الإدارة العليا للمفوضية إلى المجالات التي تثير شواغل أمنية. وغالبا ما يترتب على قيود الميزانية عدم الامتثال الكامل للتوصيات الداعية إلى تحسين الأمن والصادرة عن مستشاري المفوضية الميدانيين لشؤون السلامة. وبسبب الضغوط اليومية الناشئة عن العمل الميداني، فإنه غالبا ما يتم أيضا إرجاء استعراض الترتيبات الأمنية وإجراء تقييمات دورية للتهديدات. وفي إحدى العمليات الطارئة التي حدثت في الآونة الأخيرة، لم يتم معالجة مسائل سلامة وأمن الموظفين على النحو الكافي. ولم يكمل سوى بضعة موظفين الدورة الإلزامية بشأن التدابير الأمنية الميدانية الدنيا المتاحة في الميدان على قرص مدمج. ولم يكن العمل بالخطة الأمنية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الأمنية قد بدأ؛ ولم تصدر بطاقات هوية للموظفين التي يحظر الدخول بدونها إلى المكتب، وكان الكثيرون من الموظفين لا يحملون أجهزة لاسلكية بسبب قصور الإمداد؛ ولم تكن الإحاطة الأمنية التي تسبق نشر الأفراد تقدم بصورة منهجية وذكر العديد من الموظفين الذين تم استجوابهم بأنه لا علم له بوجود دليل الأمم المتحدة للأمن الميداني ولم يره أبدا.

## باء - الشراء

١٧ - تنطوي أنشطة الأمانة العامة في مجال الشراء على مبالغ تزيد على بليون دولار لفترات السنتين مما يجعلها عرضة لعدد كبير من المخاطر الهائلة منها ما يتمثل في انعدام الكفاءة وما يتمثل في تعاقدات غير اقتصادية، والإخفاق في الفصل على النحو الكافي بين الواجبات والمسؤوليات فضلا عن الخسائر الناتجة عن الغش والمخالفات. وقد ركزت أنشطة مراجعة الحسابات على مشتريات بعثات حفظ السلام وأنشطة الشراء في سياق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

### الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

١٨ - خلص المكتب إلى أن هناك مؤشرات معقولة تؤكد أنه قد تواصلت بصورة مرضية مرحلة تصميم الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الممتدة على الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣<sup>(٦)</sup>، وكانت شفافة وعادلة وأن عمليات المراقبة الداخلية كانت مرضية. وسيبدأ التحدي الرئيسي للمكتب في المرحلة المقبلة من المشروع عندما تبدأ الأمم المتحدة في التفاوض على العقود المعمارية والهندسية مع الشركات المختارة. ويعكف المكتب على وضع برنامج مفصل للمراجعة يتطلب موارد إضافية لهذه المرحلة.

١٩ - واستعرض المكتب أيضا وثائق عقود الخطة وإجراءاتها مثل طلب العروض. وستكفل توصيات المكتب، إذا ما نفذت، تطابق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية مع سياسة الاحتفاظ بالوثائق التي تتبعها الأمم المتحدة، وستقدم المواعيد الأولية لأعمال البناء، إلى الأمم المتحدة لتوافق عليها؛ وسيتم الحصول على تقارير عن الفائزين بالعروض على أساس إفرادي كلما لزم الأمر. وقدم المكتب أيضا خدمات رقابية على عين المكان بشأن العقود الخاصة بمرحلة وضع تصميم الخطة من المشروع مما كان من نتيجته، صدور تعليقات على عدة مواد من مشروع العقد تناولت مثلا ضرورة التداول على النحو الواجب بشأن البناء لتسهيل رصد العقود ومراقبتها.

### لجنة المقر للعقود

٢٠ - كشف مراجعة أجراه المكتب أن للجنة تأثيرا عميقا على أنشطة المنظمة الشرائية وأنه ينبغي تحسين عملياته<sup>(٧)</sup>. وأوصى المكتب بأن يضيف مزيد من الفعالية على الوظيفة الاستعراضية للجنة وذلك بزيادة المبلغ الأدنى الحالي من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ووافقت الإدارة على إعادة النظر في المستويات الدنيا الحالية للبلدان المستخدمة أساسا للمقارنة. وغير ذلك من العوامل كالمخاطر المقدرة المرتبطة بزيادة المستوى. وفي المحادثات غير الرسمية للجنة الخاصة، أعرب عدد من الدول الأعضاء عن تحفظات بشأن رفع المستوى. وأحاطت الإدارة علما بهذه الشواغل وأعلنت أنها لا تعتزم رفع المستويات الدنيا الحالية. ولاحظ المكتب أيضا أن رئيس اللجنة أبلغ إداريا بذلك مكتب خدمات الدعم المركزي، وهو الجهة التي تؤدي وظيفة الشراء لحساب المنظمة. وكان من رأي الإدارة أن التوصية بنقل السلطة الإدارية لأمانة لجنة المقر للعقود ليس لها ما يبررها نظرا للاستقلالية الوظيفية للجنة وطبيعة عضويتها ونظرا لأن المراجعة التي أجراها المكتب لم تكشف ما يطعن في نزاهتها. وقد قبل مكتب خدمات الدعم المركزي جميع التوصيات الأخرى التي ستحسن فعالية اللجنة عموما.

### العقود

٢١ - طلبت شعبة المشتريات من المكتب أن يراجع الحسابات المتعلقة بعقد بقيمة ٢١ مليون دولار لنظم القوى العاملة الهندسية في بعثات حفظ السلام بغية تحسين العملية. وتبين من عملية المراجعة مواطن ضعف في تدابير الرقابة على المشتريات تشمل تسجيل الموردين وإجراءات تقييم العطاءات. ووافقت شعبة المشتريات على تعزيز إجراءات تسجيل الموردين وتحسين الشفافية في تقييم العطاءات لتوزيع العقود. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت إدارة عمليات حفظ السلام على تعزيز تقييم احتياجاتها وعملية تقييماتها التقنية.

٢٢ - ووجد المكتب أن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو لم تنفذ تدابير رقابية للتأكد من أن التعاقد معه على توفير الوجبات الغذائية قد قدم العدد الكامل من الوجبات المتعاقد عليها. وفي بعض الحالات لم تتلق البعثة سوى نصف أو أقل من نصف عدد الأصناف التي طلبت. وقد أبلغ المكتب أن البعثة نفذت تدابير لرصد تسليم التعاقد للوجبات. وفي معظم الوحدات، كان الاحتياطي القتالي من الوجبات أقل من احتياجات ١٤ يوما. ولاحظت إدارة عمليات حفظ السلام، أن التأخير في تجديد الاحتياطي يعزى إلى تأخير في الشحن من جانب التعاقد معه على تقديم الوجبات، وأكدت أن تجديد الاحتياطي القتالي من الوجبات يتطابق الآن مع الاحتياج اللازم لمدة ١٤ يوما. وستحسن توصيات المكتب، إذا نفذت عقد تسليم تلك الوجبات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وخلصت مراجعة أجزائها المكتب إلى أن شعبة المشتريات لم توضح على النحو الكافي الغرض الحقيقي من العقد مع وكيل الشحن الداخلي حيث أن شروط العقد لم تكن موصوفة بكاملها في العقد ومعدلة في المواضع التي تقتضي تعديلها. وكانت هناك حاجة إلى رصد قائمة وكلاء الشحن على نحو فعال. وأبرز المكتب أيضا حاجة شعبة المشتريات للنظر في جدوى الفصل بين الشحن البحري والشحن النهري وتفويض الشحن النهري للميدان. ويرى المكتب أنه إذا ما نفذت توصياته، فستحسن إدارة المقرر لعقود الشحن وستحقق وفورات في تكلفتها.

### التحقيقات

٢٤ - في عام ٢٠٠٢، طرحت بعثة الأمم المتحدة في الكونغو عرضا لبناء مكاتب إضافية أدي إلى تنازع في المصالح في حالة أحد المسؤولين، وكما يتبين من التحقيقات، لم يبلغ موظفان آخران مسؤولان عن المشتريات عما يعلماه بشأن تنازع المصالح في حالة المسؤول المذكور. وتبين من التحقيقات التي أجراها المكتب أن المدير الذي عهد إليه رئيس خدمات الدعم الإداري بالتعامل مع العرض له ابن عم هو المالك الرئيسي لإحدى الشركات المشاركة في العطاءات. وبدلا من الإعلان عن تنازع المصالح والتنحي، أوصى المدير بالفعل بشركة ابن عمه فيما يعد انتهاكا للنظام الإداري للموظفين<sup>(٨)</sup>. وكان رئيس المشتريات في البعثة ورئيس خدمات الدعم المتكامل يعلمان كلاهما بالعلاقة الأسرية ولكنهما لم يتخذا أي إجراء ولم يبلغا مدير الإدارة بذلك عندما أوصياه بالموافقة على اختياره. وأوصى المكتب بأن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد المديرين الثلاثة لانتهاكهم للنظم والقواعد وامتناعهما عن الإبلاغ بما يعلمانه.

## جيم - إدارة عمليات حفظ السلام

٢٥ - تشكل ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البالغة سنوياً أكثر من بليون دولار قطاعاً كبيراً يخضع لرقابة المكتب الذي يتحقق من أن الموارد تستخدم فيه على نحو فعال ويتسم بالكفاءة. وسيبذل المكتب قصاره للإبقاء على تغطية فعالة لمجابهة التحديات التي ستنشأ عن توسيع وجود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

### تأثير التغييرات التي أدخلت على هيكل إدارة عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة

٢٦ - في عام ٢٠٠١، أذنت الجمعية العامة بإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام بهدف تحسين فعالية عملها. وبناء على طلب الجمعية العامة، قيم المكتب نتائج وأثر إعادة تشكيل هذه الإدارة بالاعتماد على عملياتها الميدانية<sup>(٩)</sup>. وخلص التقييم إلى أنه في حين أن إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام يسير في المسار الصحيح، فإنه لا بد من مزيد الانتظار ريثما يتضح أثره. وتغطي التوصيات الصادرة في ضوء هذا التقييم مجموعة كبيرة من المسائل التي تتراوح من التخطيط الاستراتيجي، إلى وضع السياسات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسوقيات، والإدارة المالية وإدارة شؤون الموظفين.

٢٧ - وكان الأثر الفوري للتقييم أن سهل اتجاه تفكير الدول الأعضاء نحو كفاءة وفعالية أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام. فقد لاحظ بعض الوفود أن التقييم كان أحد أهم التقارير المعروضة على اللجنة الخامسة. وشددت وفود أخرى على أنه تضمن أفكاراً عديدة مهمة بشأن ما يسير على نحو حسن وما يتطلب مزيداً من الاهتمام وأقرت بأن أثره سيحسن القدرة التشغيلية برمتها لإدارة في المقر وتفاعلها مع عمليات حفظ السلام.

٢٨ - وقد قام مدير إدارة التغيير في إدارة عمليات حفظ السلام بدور ريادي في تقديم خطة عمل في هذا الشأن. ويجري تنفيذ معظم التوصيات التي وردت في التقييم بشأن مجالات إدارة المعلومات والدروس المستخلصة، والعمل جارٍ لاتخاذ التدابير اللازمة في خدمات الدعم. بيد أن من المعقول توقع أن يظهر الأثر العام بعد حوالي عامين. ويرى المكتب أن التنفيذ الكامل لتوصياته سيعطي دفعا أكبر للقدرة الاستراتيجية والتحليلية والتشغيلية لإدارة عمليات حفظ السلام وسيعزز دعمها المتعدد الأوجه للعمليات الميدانية.

### الإدارة المالية

٢٩ - وتبين للمكتب من هذه المراجعة أن الفترة الزمنية التي استغرقها تعيين موظفين في الفئة الفنية وما فوقها في إدارة عمليات حفظ السلام تجاوز بكثير الفترة التي توقعها الأمين العام وأن ذلك يعزى في المقام الأول إلى الجهد الهائل الذي اقتضاه تجهيز العدد الكبير من

الطلبات التي وردت<sup>(١٠)</sup>. وبغية الحد من الفترة الزمنية للتعين وتحسين نوعية وكفاءة عملية تقييم المرشحين، وافق مكتب إدارة الموارد البشرية على أن ينسق مع مديري البرامج لتطوير آليات لفرز وتصنيف الطلبات. وبغية تعزيز الشفافية والإنصاف في التعيين، وافق المكتب أيضا على ضرورة أن يستعين المديرون قبل الإعلان عن الشواغر بمعايير التقييم المستقرة؛ ويحددوا متطلبات الأهلية القائمة لتعيين الموظفين في وظائف أعلى رتبة.

٣٠ - وحدد المكتب عدة جوانب في التعيين الميداني تتطلب التحسين وأوصى باتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز رصد إجراءات التعيين في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وتحسين تشغيل نظام غالاكسي، ووضع مبادئ توجيهية للسياسات بشأن التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني؛ والمكاسب في الكفاءة الناشئة عن تنفيذ نظم جديدة تستعين بتكنولوجيا المعلومات، وزيادة تفويض السلط<sup>(١١)</sup>.

٣١ - وعلى نحو ما تمت مناقشته في التقرير الذي قدمه المكتب مؤخرا إلى الجمعية العامة<sup>(١٢)</sup>، سيتم استخدام وإدارة قرابة ١٧٠ مليون دولار على نحو أفضل بكثير عندما تنفذ إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تخطيط البرامج وحسابات الميزانية التوصيات الواردة في مراجعة حسابات إدارة الصندوق الاستئماني لحفظ السلام.

٣٢ - ووجد المكتب أن مخزون الاحتياطي الاستراتيجي<sup>(١٣)</sup> لم يتم إحلاله حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولم يتم الالتزام حتى الآن سوى بمبلغ قدرة ٨٨,٥ مليون دولار من أصل ١٤١,٥ مليون دولار التي اعتمدتها الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تسليم سوى ٢١ مليون دولار أو ١٥ في المائة من الأصناف التي اشترت حديثا. وأبلغت إدارة عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة أن جميع الإجراءات المتعلقة بمشتريات المخزون الاحتياطي الاستراتيجي قد شرع فيها في الأجل الأقصى الجديد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي حددته الجمعية العامة. وتقول الإدارة أن ١٤١,٥ مليون دولار المخصصة للبرنامج، رصدت ١٤١,٣ مليون دولار لمشتريات المخزون الاحتياطي الاستراتيجي ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٤، وحوالي ٥٠ في المائة من الأصناف التي اشترت قد سلمت الآن. ووجد المكتب أن ٥ ملايين دولار من ميزانية الاحتياطي المعتمدة قد حول لأوجه إنفاق لم تدرج تحديدا في الميزانية. بيد أن الإدارة لاحظت أن هذه الأموال استخدمت لإدارة العناصر الأساسية من المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، كتطوير نظام للجرد. ولاحظ المكتب أيضا أن ٧ من أصل ١٢ وظيفة مخصصة للمخزون تستخدم لأغراض أخرى. وأكدت الإدارة أنه قد تم اتخاذ الإجراءات لإعادة نقل جميع الوظائف المحلية المخصصة لدعم البرنامج. وستحسن توصيات المكتب، إذا نفذت، الامتثال لقرارات الجمعية العامة، وتكفل زيادة سرعة تنفيذ

برنامج المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وتحسن فعالية وكفاءة النفقات المأذون بها في هذا المجال.

### العمليات الميدانية

٣٣ - حددت عملية لمراجعة الحسابات عدة تحسينات ممكنة في تنظيم وإدارة المعدة المملوكة للوحدات في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، وتسديدات إعادة التكاليف التي حملت الأمم المتحدة قرابة ٨٧,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، نفذت إدارة عمليات حفظ السلام خطة تشغيلية للتأهب وحسنت سلامة تخزين الذخائر وتأكدت من أن جميع الإصدارات إلى الوحدات قد وثقت لها على النحو الواجب.

٣٤ - وحددت عملية لمراجعة حسابات تسديدات إعادة التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أخطاء في نظام الإبلاغ عن القوام اليومي للقوات. وعززت البعثة منذ ذلك الحين التدابير الرقابية على دفع بدل الإعاشة اليومية واتخذت إجراءات لضمان امتثال وقت الاجازات والاجازات التعويضية امتثالا كاملا للسياسات المستقرة، وتستعرض الإدارة بدائل نظام الإبلاغ اليومي عن قوام القوات المكلف والمزعج وهي تفكر في توحيد استحقاقات الاجازات بين جميع الأفراد العسكريين وضباط الشرطة المدنية.

٣٥ - وبلغت مدفوعات بدل الإعاشة اليومية في البعثات ٨,٦٤ مليون دولار في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد بينت مراجعة للحسابات أن النظام المستخدم لحساب المدفوعات الشهرية ينطوي على عدة عيوب تضعف صحة البيانات وأن سجلات الدوام بحاجة إلى مزيد من المراقبة. وستساعد توصيات المكتب، إذا نفذت، على تحسين التدابير الرقابية على الإدارة.

٣٦ - وبيّنت مراجعة للحسابات للتأكد من أن لبعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي نظاما قائمة لتزويد الآخرين بخدمات مشتركة من بينهم كيانات من غير إدارة عمليات حفظ السلام كالكوكالات الأخرى للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتيمور - ليشتي، أنه كان يمكن توفير ١,١ مليون دولار لو سعت البعثة إلى استرداد تكاليف هذه الخدمات. وبالرغم من أن البعثة طعنت في التوصيات المتعلقة باستعادة تكاليف الوقود من حكومة تيمور - ليشتي، هناك الآن وعي متزايد بين المديرين بضرورة تقديم خدمات مشتركة إلى الآخرين على أساس تقاسم التكاليف. قد طلبت البعثة مثلاً من الوكالات الأخرى أن

تساهم في تكلفة تقديم الخدمات الطبية وأبدت حذرا كبيرا في نقل جميع أصول الأمم المتحدة من الممتلكات التي أخليت مؤخرا.

٣٧ - وخلصت المراجعة التي أجراها المكتب لحسابات بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للتأكد مما إن كانت تمثل لإطار الميزنة القائمة على أساس النتائج والنظم والقواعد المالية في مراقبة الميزانية إلى تراجع حجم الالتزامات غير المصفاة من ١٠,١ مليون دولار إلى ١,٥ مليون دولار خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتولي البعثة حاليا مزيدا من الاهتمام إلى تصفية الالتزامات قبل نهاية العام.

٣٨ - ونتيجة لمراجعة للحسابات أجراها المكتب، وافقت إدارة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الأخذ بدفتر لتسجيل الشيكات ووضع حارس مسلح أمام مدخل مكتب القابض، واستخدام مكتب للدفع لدفع أجور العاملين يوميا. فقد لاحظ مراجع للحسابات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنه لم تجر تقديرات واقعية للاحتياجات الشهرية من السيولة مما نتج عنه وجود قدر من السيولة يفيض عن الحاجة. ونتيجة لذلك، قلصت البعثة سيولتها بأن راعت الاتجاهات الشهرية السابقة للمدفوعات للباة وأعادت النظر في المعاملات التي يرجح أن تسفر عن مدفوعات في شهر محدد.

٣٩ - ولاحظ المكتب أن وحدة المعدات المملوكة للوحدات في البعثة لا يتوفر لها العدد الكافي من الموظفين وبخاصة عند قدوم أعداد كبيرة من الجنود من عدة بلدان. ونتيجة للمراجعة التي أجريت، بدأ الأخذ بطريقة سليمة لإثبات المعدات المملوكة للأمم المتحدة وشرع في التفتيش على المعدات المملوكة للوحدات كلما جرى تناوب للقوات. وتم أيضا توفير عدد إضافي من الموظفين. وتجري وحدة المعدات المملوكة للوحدات الآن تفتيشات شاملة أثناء تناوب القوات وعودتها إلى الوطن. ويمكن للتفتيش السليم أن يمنع تسديد مبالغ أكثر من اللازم نظير المعدات إلى البلدان المساهمة ويضمن سلامتها إثبات المعدات في الدفاتر وإعادةها إلى مديري الأصول مما يوفر الكثير.

٤٠ - وحددت مراجعة لحسابات نظام فواتير الهاتف في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تجاوزات ومواطن ضعف خطيرة في الإشراف الإداري على استخدام أرقام التعريف الشخصية للتليفون وتركيبات غير صحيحة لشبكة الهاتف. وبينت التحقيقات الداخلية للبعثة في الاستخدام الاحتياالي لأرقام التعريف الشخصية أن المبلغ المشمول بالمخالفات يصل إلى ١,١ مليون دولار. وقد استعيد البعض من هذا المبلغ، ونصحت إدارة عمليات حفظ السلام بأن تضع البعثة إجراءات رقابية خاصة بها تضمن التسجيل الدقيق لزمن المكالمات واستعادة تكاليف المكالمات الخاصة.



٤١ - وأثبت المكتب أن البعثة كانت تعمل مع متعاقد وحيد يتولى شحن أغراض الموظفين وأنها دفعت له أكثر من ٥٠٠ ٨٢ دولار دون عقد خطي. وقد تغيرت هذه الممارسة منذئذ وتستخدم البعثة الآن ثلاثة جهات مستقلة لنقل الأثاث مما قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة. كما وجهت هذه المراجعة انتباه موظفي البعثة إلى أنه سيحملون مسؤولية أي مخالفة بشأن استحقاق خيار المبلغ الجزافي. وقد عوقب موظف على هذه المخالفة في حين طعن في التهم زميل له تورط مثله في نفس المخالفة.

### التحقيقات

٤٢ - خلص تحقيق للمكتب<sup>(١٤)</sup> إلى أن مسجلا صوتيا لغرفة قيادة الطائرة كان مخزونا في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، لم يكن مسجل الطائرة الرئاسية التي كانت تحمل رئيسي رواندا وبوروندي عندما تحطمت في ذلك العام ولم يكن يحتوي على أي معلومات عن سقوط تلك الطائرة. وقد شحن هذا المسجل في عام ١٩٩٤ موظفو بعثة الأمم المتحدة في رواندا في كيغالي إلى إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك. غير أنه نظرا لحالته الجيدة، لم يتم تحليل أصله ومحتوياته من جانب الموظفين في ذلك الوقت. وقد حصل المكتب على مساعدة خبرية من مجلس الولايات المتحدة الوطني لسلامة وسائل النقل والهيئة الدولية للطيران المدني وشركة كندية مختصة في استعادة المعلومات من الصناديق السوداء، ومن شهود من الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة إلى رواندا ومن موظفي المقر وثبتت الأدلة بشكل قاطع أن هذا الجهاز لم يؤخذ من موقع سقوط الطائرة. ولاحظ المكتب أنه نظرا لما كان سيكون له من أهمية قانونية وتاريخية محتملة لو أن موظفي المقر في إدارة عمليات حفظ السلام أبلغوا عن استلامه في عام ١٩٩٤ كبار المسؤولين في الإدارة وأمرؤا بتحليل فني لربما حلت المسألة قبل عشر سنوات. وتناولت توصيات المكتب ضرورة تحسين الوظائف التالية: إبلاغ الإدارة العليا بأي مسائل ذات أهمية محتملة؛ ومسك المحفوظات، وتقييم المخاطر، والدروس المستخلصة.

٤٣ - وتبين من تحقيقات أجراها المكتب بالتعاون مع مكتب مكافحة الغش التابع للاتحاد الأوروبي أن موظفا كبيرا سابقا في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ارتكب عدة جرائم مالية بحق البعثة<sup>(١٥)</sup>. وأثبت المكتب ومكتب مقاومة الغش أنه تسبب لمزود الكهرباء في صربيا في أن يحول ٤,٣ مليون دولار مستحقة لشركة الطاقة مستمدة من بيع الكهرباء على شبكة يوغوسلافيا السابقة إلى حساب مصرفي تحت سيطرته في جبل طارق. وبعد أن انكشف فقدان الأموال، حوّل الموظف ما تبقى من الأموال إلى حسابه الخارجي في بليز تجنبا لاستعادتها. وقد أبلغ المكتب السلطات في ألمانيا بالأمر وتمت فيما بعد ملاحقة الموظف

وحكم عليه بثلاث سنوات وستة أشهر سجنًا. وقد تم استرجاع المبلغ المسروق وقدره ٤,٣ مليون دولار وإعادته إلى البعثة.

٤٤ - وتأكد أيضا لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا الموظف السابق حصل بصورة غير قانونية على مبلغ آخر قدره ٢٢٠.٠٠٠ يورو من أموال البعثة بعد أن قدم فواتير مزورة. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت التحقيق أنه انتحل لقبًا أكاديميًا وقدم عند تعيينه معلومات كاذبة بشأن تحصيله العلمي وسيرته المهنية والشخصية. غير أن إدارة عنصر التعمير بالبعثة عينته دون التحقق من مؤهلاته. وإذا ما تمت مواءمة إجراءات التعيين بين آليات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في كوسوفو، فيشكل ذلك خطوة أولى نحو تفادي تكرار مثل هذه الحادثة.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أتم المكتب تحقيقًا يثبت على موظف من متطوعي الأمم المتحدة قيامه بالغش حيث دلس ما مجموعه ٣٤ مطالبة مستقلة ليسلب بعثة الأمم المتحدة في الكونغو من ٦٨.٠٠٠ دولار. وقد تم حتى الآن استعادة ١٤.٠٠٠ دولار. وبالرغم من أن الموظف هو المسؤول عن هذا الفعل لأنه دلس المطالبات الرئيسية باسم زملائه وقدمها وقبض أموالها، لاحظ تقرير التحقيقات أن الجريمة سهّلها عدم وجود نظام للتحقق في قسم المالية في البعثة. وأوصى المكتب بإحالة المسألة إلى السلطات الوطنية لملاحقته على جريمته. وأوصى المكتب أيضا بأن تراجع إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو الإجراءات الحالية للدفع وجمع المطالبات بغية منع مثل هذه الحالات. وعلقت إدارة عمليات حفظ السلام قائلة إن المتطوع وقع مذكرة يلتزم فيها بإعادة المبلغ المتبقي للأمم المتحدة. وقد طبقت البعثة الدروس المستخلصة من هذه الحالة لتحسين إجراءاتها المتصلة بالمدفوعات وجمع مطالبات السفر. وقد أوعز لقسم الإدارة والمالية ألا تجهز أي مطالبات سفر ما لم يثبت لديه من المشرف المباشر ما يفيد خطيأ أنه السفر قد تم على النحو المبين.

٤٦ - ودقق مراجعو الحسابات في ربيع عام ٢٠٠٣ في حسابات الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للمشاريع السريعة الأثر في منطقتي باتش، ومنتروفتشيا في كوسوفو. ولوحظ في المراجعة أن تبرعات مباشرة من ألمانيا وإيطاليا بقيمة إجمالية قدرها ١,٧ مليون يورو قد أودعت في حسابين مصرفيين فتحا خصيصًا لهذا الغرض باسم المديرين الإقليميين بدل تحويلها إلى الصندوق الاستئماني للبعثة أو ميزانية كوسوفو الموحدة. وعلم من تحقيق أجري بعد ذلك أن هذه العملية انتهكت النظامان الأساسي والإداري الماليان للأمم المتحدة. ثم إنه لوحظ أن المدير الإقليمي لمنطقة باتش تجاوز لتسهيل رصد وتنفيذ المشاريع

الستة الممولة مباشرة من المانحين البالغة قرابة ٢,٢ مليون يورو، الاستعراض العادي وقنوات الإقرار بشأن هذه المشاريع الحساسة وخلق ثغرات في التمويل والمحاسبة على المشاريع.

٤٧ - ويعكف حاليا فريق من المكتب على النظر في الادعاء باستغلال بنات لأغراض جنسية من جانب عسكريين في بونيا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتكتسي هذه المسائل أهمية بالغة بالنسبة لمصادقية وسمعة المنظمة ككل وبخاصة بعثتها في الكونغو نظرا لأن الأمين العام أعلن سياسة لا تسامح فيه قط مع الاستغلال الجنسي. وسيستعان بنتائج هذا التحقيق لاتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة من جانب الوحدات وحتى البلدان المساهمة بقوات.

## دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٨ - يعتبر الأمين العام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا أساسيا في عملية الإصلاح وهو ملتزم بأن تقابل هذه التكنولوجيات احتياجات البرامج الفنية وعمليات التنظيم والإدارة في المنظمة. ولذا، فإن الجانب الأمني في هذه التكنولوجيات عامل هام. والمحالات التي تقوى فيها المخاطر على المنظمة في هذه الفئة هي كما يلي:

(أ) الوصول غير المأذون لمواد حساسة سياسيا بما في ذلك اقتحام البريد الإلكتروني الشخصي من الداخل أو من الخارج والوثائق المودعة في الحواسيب الشخصية؛

(ب) الأضرار المادية بمعدات الحواسيب؛

(ج) عدم توافر/فقدان نظم أو بيانات بسبب انقطاع الكهرباء وما إلى ذلك؛

(د) عدم كفاية التخطيط للبرامج؛

(هـ) نقائص في إمكانية إجراء مراجعة للنظم؛

(و) المهارات ومخاطر التدريب.

٤٩ - وكجزء من تقييم المكتب لإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، أجرى المكتب استعراضا متعمقا لوظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة عمليات حفظ السلام. ووجد المكتب أن غياب استراتيجية رسمية وشاملة لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مقابلة لاستراتيجية الأمانة العامة في كامل أنحاء العالم قد أدى إلى نظم يتم الأخذ بها تدريجيا استجابة لاحتياجات تشغيلية ملحة بدلا من إحلالها وفقا لخطط طويلة المدى متفق عليها. وأشارت إدارة عمليات حفظ السلام إلى أنها بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل تنطوي على آجال قصوى واضحة واحتياجات من الموارد لاستكمال استراتيجية الإدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطة

الاستراتيجية الشاملة لإدارة عمليات حفظ السلام وبعثات حفظ السلام. وهي تعكف أيضا على وضع استراتيجية لإدارة المعلومات.

### استعراض تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٥٠ - خلص المكتب من دراسة استقصائية أجريت بالاستعانة بالانترنت إلى أن مستعملي نظام المعلومات الإدارية المتكامل راضون عموما عن الخدمات المقدمة إليهم. غير أن الحاجة لا تزال قائمة لتحسين دعم المستعملين لمواصلة وزيادة تعزيز مستوى رضاهم. ويجري إحلال إطار عمل منطقي لتعزيز التخطيط الاستراتيجي لخدمات نظام المعلومات الإدارية المتكامل بصياغة أهداف واضحة وبيان مهمة، يحدد المنجزات المتوقعة، ويستحدث آليات قياس ورصد الأداء ويحدد العوامل (أو المخاطر) الخارجية التي تواجه قسم نظام المعلومات الإدارية المتكامل في تحقيق الأهداف المحددة.

### إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٥١ - اتضح من مراجعة أجراها المكتب أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف في سبيله إلى استحداث استراتيجية لتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستشمل خططا طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى. والعمل جار لإنشاء لجنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومصطلحات مرجعية جديدة للجنة الابتكارات التكنولوجية لمواصلة تنسيق مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين كيانات الأمم المتحدة التي تستفيد من خدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولا يوجد لموقع مكتب الأمم المتحدة في جنيف الشبكي ما يكفي من الآليات لضمان فائدته وتطوره على نحو متسق ويتسم بالكفاءة، ولكنه يعتزم الآن اعتماد سياسات وممارسات موحدة للمشروع "أنا أبحث". وعلى أساس نتائج المراجعة الأمنية، سيتم تحديث خطة الطوارئ في حالة تعطل الحاسوب وضمان الاستمرارية.

## هاء - الإدارة والمالية

٥٢ - تتمثل المخاطر المرتبطة بإدارة الموارد البشرية والمالية للأمانة العامة في أوجه القصور والإجراءات والسياسات و الازدواجية والإجراءات والممارسات البيروقراطية غير الضرورية والمعقدة وعدم كفاية تحديث النظم والقواعد. وحدد المكتب في استعراضه لازدواجية وتعقيدات وبيروقراطية العمليات الإدارية للأمم المتحدة وإجراءاتها<sup>(١٦)</sup>، عددا من المخاطر التي تهدد المنظمة من بينها أن الأمانة لا تستفيد بأقصى ما يمكن من مزايا التكنولوجيا ولا تطبق

عمليات ممارسات إدارية حديثة اعتمدها منظمات أخرى. فالكثير من العمليات الإدارية في الأمانة العامة لا تزال يدوية ومزعجة وبطيئة وغير فعالة ومكلفة.

### المساعدة المؤقتة لخدمة الاجتماعات

٥٣ - يتضح من مراجعة أجراها المكتب أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لم تستغل التكنولوجيات الجديدة كالترجمة الشفوية من بعد في تقديمها للخدمات بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. فهذا ما كان من شأنه أن يحد من الاستعانة بالمساعدة المؤقتة لخدمة الاجتماعات، وهو ما بلغت تكلفته ٣٠ مليون دولار في فترة السنتين الماضية. وحددت المراجعة عدة مؤشرات أخرى تفيد بأن تكلفة المساعدة المؤقتة لخدمة الاجتماعات لم يتم احتواؤها بما فيه الكفاية. وحدد المكتب عدة سبل لتحسين إدارة الموارد البشرية كملء الشواغر في وقت مبكر، وتجنب الاستعانة بالمتقاعدين على أساس متكرر وزيادة استخدام الموظفين المحليين بعقود قصيرة الأجل تكلفة. وقد أوضحت إدارة خدمات المؤتمرات أن قرار عدم اللجوء إلى الترجمة الفورية عن بعد اتخذ على أساس قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ بآء الذي طلبت فيه من الأمين العام ألا يجرب الترجمة الفورية عن بعد ريثما يسمح بها التطور التكنولوجي. بيد أن الإدارة أكدت للمكتب أن التطورات التكنولوجية تجري متابعتها عن كثب وأنها تعتزم أن تجرب الترجمة الفورية عن بعد مرة أخرى في المستقبل. وكذلك، وعلى أساس توصية من المكتب، يجري العمل على قدم وساق من أجل ملء الشواغر. غير أن النقص العددي في الموظفين لا يزال متوقعا لأن القدرة الدائمة للإدارة حددت بأقل من المستوى المطلوب ومعدل الدوران في خدمات الترجمة كان عاليا بشكل غير اعتيادي في السنوات الأخيرة. وأعربت الإدارة أيضا عن اعتزامها مواصلة جهودها لتحديد أساليب عمل فعالة من حيث التكلفة بما في ذلك تعيين موظفين محليين وتنفيذ مشروع تجريبي للترجمة من خارج الموقع.

### برنامج العراق

٥٤ - بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الذي أنهى برنامج النفط مقابل الغذاء، تودع ٥ في المائة من عائدات مبيعات النفط العراقي في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات. وفي الوقت الذي أحرقت فيه المراجعة كان قد نقل إلى الأمم المتحدة مبلغ قدره ١,٢ مليون دولار، ولكن لم تكن أنشئت أي آلية للتأكد من صحة المبالغ المتلقية. وأوصى المكتب بإنشاء هذه الآلية للتحقق من صحة المبالغ الواردة الناشئة عن نقل ٥ في المائة من عائدات النفط من جانب سلطة التحالف المؤقتة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات بما في ذلك وضع ترتيبات مع سلطة التحالف المؤقتة بشأن طرائق إنجاز ذلك. فبدون ترتيبات من هذا

القبيل، لا يمكن التأكد من أن المبلغ الوارد يتفق مع ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وعلقت إدارة شؤون التنظيم على ذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٤، فقالت إنه في سياق مراجعة حسابات الصندوق الإنمائي للعراق، طلب إلى شركة KPMG، أن تتحقق من صحة المبالغ الواردة المتصلة بنقل ٥ في المائة من مبيعات النفط إلى صندوق التعويضات. ولاحظت الإدارة أيضا أن ليس صحيحا القول إن لا يوجد آلية للتحقق من دقة المبالغ الواردة. ويود المكتب أن يشير إلى أنه لم تقدم له نسخة من تقرير من تلك الشركة ولم يتلق جوابا على مسودة تقرير مراجعته التي أصدرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ولذا فهو لم يستطع التحقق من المبالغ أو التأكد مما إن كان قد تم الأخذ بالآلية اللازمة. ثم أن التقرير الذي أعدته الشركة لا يمكن أن يحل محل تنفيذ تدابير رقابية مناسبة ترمي إلى التأكد من أن عائدات النفط تتفق مع ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

### لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٥٥ - حددت مراجعة أجراها المكتب للمطالبات التي عاجلتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ضمن الأصناف واو ٣<sup>(١٧)</sup> عدة أوجه قصور في تقييم المطالبات والتحقق منها، مما نشأ عنه إفراط في تعويض المطالبين. وقبلت أمانة لجنة التعويضات أخطاء تنطوي على قرابة ٢,٥٥ مليون دولار نشأت عن أخطاء في الحساب وأسعار الصرف. على أن الأمانة العامة لم تقبل أوجه القصور الأخرى التي وردت في المراجعة. وتشمل هذه أوجه القصور في المطالبات التي وجدها المكتب تداخل المطالبات الناشئة عن التعويض المزدوج، وعدم اعتبار وفورات التكاليف؛ وسعر العملة وأخطاء الحساب، والمطالبات المحسوبة بناء على أدلة غير كافية؛ والمطالبات غير المقبولة؛ والطلبات غير المتسقة بشأن التسويات الموصى بها. ثم أنه ورد في فتوى بشأن النطاق المناسب لمراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجهيز المطالبات وتسويتها، أنه، فيما عدا "قيام الأفرقة بحساب مبالغ التعويضات التي توصي تلك الأفرقة بدفعها، ... لا يجوز لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يستعرض جوانب عمل الأفرقة التي تعتبر عناصر مكونة لإجراءات قانونية". وذكر مكتب الشؤون القانونية أيضا أنه لا يجوز بنفس القدر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض المشورة التي يتم على أساسها تنفيذ جوانب العمل تلك.

٥٦ - غير أن المكتب واصل إجراء المراجعات لعملية المطالبات برمتها. ويعتقد المكتب أن نتائج هذه المراجعات ستعزز جودة مراقبة عملية المطالبات بما في ذلك تحسين الاتساق في الفرز والإجراءات لتجنب الازدواجية في الدفع وضمان التوفير في التكاليف وحماية مصالح المنظمة

## دائرة مشتريات الموظفين الدوليين

٥٧ - بناء على طلب من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أجرى المكتب مراجعة لحسابات دائرة مشتريات الموظفين الدوليين، التي تأخذ شكل مرفق للتسوق داخل مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يملكه ويديره واقعياً مجلس تنسيق مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ووجد المكتب أن المركز القانوني للدائرة لم يبلور على نحو واضح وأن أحكام قانونه الأساسي لم يمثل لها أو لم تعد ببساطة صالحة بمرور الوقت، وأن الرقابة على العملية التجارية ضعيفة. وعلى نحو ما أوصى به المكتب يعكف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على مراجعة الترتيبات والخطط في جملة أمور لإدخال غرامات على استعمال أماكن الأمم المتحدة القيام في حاتمة الأمر بنقل المحل إلى مكان آخر لزيادة الأمن والسلامة.

## الخدمات الطبية

٥٨ - ووجد المكتب أن الأهداف والغايات الحالية لشعبة الخدمات الطبية في المقر تحتاج إلى تحديثها للتشديد على دور صنع السياسات ومسؤولياتها بوصفها مركز تنسيق بالنسبة لجميع الدوائر الطبية على نطاق كامل المنظومة. وكان دور الشعبة المتمثل في منح الإجازات المرضية يجهد مواردها وينبغي تفويض هذه الوظيفة للمكاتب التنفيذية للسماح للشعبة بأن تركز على مجالات مثل الطب الوقائي، والنهوض بالصحة وخدمات الصحة المهنية. وقد قبلت الإدارة التوصيات وشرعت في تنفيذها.

## واو - إدارة البرنامج

٥٩ - يرتبط أداء المنظمة ارتباطاً وثيقاً بقدرة مديري البرامج على تخطيط برامجهم وتنفيذها بأكثر الطرق فعالية. وقد حدد برنامج الأمين العام لإجراء المزيد من التغييرات، الحاجة إلى تعزيز نظام الرصد والتقييم للتمكين من قياس أثر أعمال المنظمة بشكل أفضل. وخلص الأمين العام إلى أنه يمكن زيادة تقوية قدرة التقييم في الأمانة العامة عن طريق تحسين هئية وظيفة التقييم في كل برنامج؛ وتعزيز استخدام نتائج التقييمات والدروس المستفادة؛ وتعيين الموارد لمهام الرصد والتقييم<sup>(١٨)</sup>، وينبغي بذل جهود دؤوبة لإشاعة ثقافة للتقييم تترجم ما يستفاد من النتائج الإيجابية والسلبية إلى إجراءات عملية.

## اللجان الإقليمية

٦٠ - توصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال المراجعة التي أجراها مؤخراً للجان الإقليمية للأمم المتحدة<sup>(١٩)</sup>، إلى أمور من بينها، أن هيئاتها الحكومية الدولية تحتاج لأن تستعرض باستمرار تقيده بالقواعد، وأن جداول اجتماعات اللجان تحتاج إلى أن تنسق مع

مواعيد تقديم الخطة البرنامجية لفترة السنتين أو مع الميزانية البرنامجية المقترحة. وينبغي أيضا تصويب أوجه عدم الاتساق ومواطن الضعف في عمليات التقييم الذاتي التي تضطلع بها معظم اللجان الإقليمية، ورصد التوصيات الناتجة بطريقة أكثر انتظاما. ويلزم أيضا وضع سياسات مشتركة لتحديد أولويات لإصدار المنشورات ولتقييم نوعيتها. وعندما تنفذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين التداؤب بين مقترحات ميزانيات اللجان الإقليمية واحتياجات برامج عملها، وإلى حدوث تحسينات كبيرة في نوعية وأثر نواتج اللجان.

٦١ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقييم الترتيبات الجديدة للأخذ باللامركزية في الإحصاءات وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، وشعبة الإحصاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وخلص المكتب إلى أن إعادة إنشاء شعب إحصاءات منفصلة من شأنه أن يعزز الاستراتيجية الإحصائية والنواتج الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي تحسين معايير المنهجيات في كل منطقة.

٦٢ - شرعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إجراء استعراض بهدف تحسين هيكلها الحكومي الدولي، كما عدلت جدول دورات اللجنة حتى تتواءم بشكل أتم مع تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة. وتقوم اللجنة أيضا بنقل بعض مواردها من الموظفين من تخطيط البرامج إلى شعبها الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، حسنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الترتيبات الخاصة بمعالجة الأنشطة وفقا للقواعد والنظم. بيد أن قسم الخدمات الإعلامية التابع للجنة لم يحرز تقدما يذكر في تطوير نظام مشتريات ومخزونات/مخازن، ولا تزال هناك تأخيرات في تجهيز استحقاقات الموظفين، مما يشير إلى وجود ضرورة زيادة لتعزيز الترتيبات الخاصة بوضع الأطر الزمنية ورصدها.

### عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية

٦٣ - أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عقب إجراء استعراض، بإدخال تحسينات في عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية، يمكن أن تؤدي إلى وفورات في التكاليف بتقليل عدد اجتماعات لجان المنظمات غير الحكومية ومدد تلك الاجتماعات، وتبسيط عملية الاعتماد. وقد تبين من المراجعة أن عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية كجهات تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، لم يوضع لمعالجة حجم الطلبات الواردة، وتأثرت بأوجه قصور الكفاءة المتأصل في العملية. وينبغي تحسين الرصد لرفع المنظمات غير الحكومية



الحاملة من القائمة، وزيادة تطوير عملية الاعتماد التي لا تعتمد على الأوراق التي بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فعلا في تطبيقها. وبناء على طلب فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة فيرناندو انريك كارديسو، رئيس البرازيل السابق، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إسهامات أثناء دراسة الفريق لهذا الموضوع.

### أداء البرنامج

٦٤ - يكمل تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣<sup>(٢٠)</sup>، الدورة الأولى من التخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ التي تطبق فيها الأمانة العامة بشكل شامل المناهج القائمة على تحقيق النتائج. وقد جرى تقييم أداء برامج الأمانة العامة البالغ عددها ٢٩ بالنسبة للإنجازات المتوقعة، كما قيسَت بمؤشرات الإنجاز المحددة قبل بدء التنفيذ. وقد قدمت النتائج الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في إطار المجالات ذات الأولوية للبرنامج المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والأهداف الرئيسية للإعلان المتعلقة بالألفية. وقد عرضت "الملامح البارزة لنتائج" كل باب من أبواب الميزانية الإنجازات الرئيسية لكل برنامج، بينما وصفت "إنجازات البرامج الفرعية" التقدم المحرز في تحقيق كل إنجاز متوقع استنادا إلى مؤشرات الإنجاز والمعلومات المتعلقة بالنتائج التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل التقييمات الخارجية والداخلية. كما تم توضيح الدروس المستفادة والمجالات التي تحتاج إلى التحسين.

٦٥ - شهدت فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نجاح أنشطة المنظمة في تحقيق مجموعة واسعة من النتائج. وشملت هذه إبرام اتفاقات دولية جديدة في جميع المجالات ذات الأولوية وإنشاء آليات موثوقة لرصد تنفيذها وتعزيز قدرات وطنية وإقليمية لترجمة هذه الالتزامات إلى واقع؛ وإنشاء قدرات أقوى لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛ وتوفير المساعدات الإنسانية لعشرات الملايين من السكان المحتاجين؛ وتقديم المساعدة في مجال وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبناء القدرات، وتقديم المشورة بشأن خيارات السياسة العامة لدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٦٦ - ومع أنه لا يمكن لأحد أن يذكر أن نهج الاستناد إلى النتائج أصبح جزءا من ثقافة المنظمة، يمكن القول إن درجة قبول وتمثل هذا المفهوم الجديد وفهم مكوناته متفاوت كثيرا فيما بين الإدارات والمكاتب. فكل من طبيعة الموضوع والاهتمام الذي توليه الإدارات العليا لهذا النهج الجديد يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مدى القبول به. ولدعم التحول من الإبلاغ وبشكل رئيسي عن النواتج إلى التركيز على الإبلاغ عن النتائج المحققة، تم وضع استراتيجية

في مطلع فترة السنتين بهدف إشراك مديري البرامج في مراحل متعددة رئيسية خلال الدورة. وعزز نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق ليكون قادراً على استيعاب جميع بيانات الإبلاغ المطلوبة، ووضع برنامج تدريبي لتعزيز قدرة مديري البرامج على جمع البيانات والإبلاغ بالنتائج.

٦٧ - وأثنت لجنة البرنامج والتنسيق على النهج المبتكر المستخدم في تصميم وشكل التقرير المتعلق بأداء البرنامج وتوزيعه. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستمر في تحسين تنفيذ نظام الميزنة على أساس النتائج وإدارة البرامج، وتقديم الدعم والتوجيه العام لجميع الإدارات. بما في ذلك عن طريق إصدار المبادئ التوجيهية والكتيبات لرصد وتقييم العمل الذي يتم الاضطلاع به. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن التقرير عرض النتائج التي تحققت على مستويات المنظمة والأبواب والبرامج الفرعية. وطلبت اللجنة أن يتضمن تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في كل باب مربعا يقدم وصفا موجزا للتحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة، لتيسير تقييمها للمسائل التي تؤثر على الأداء البرنامجي.

### تعزيز دور التقييم

٦٨ - يخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن القدرة التقييمية في الأمانة العامة، تدعمها ترتيبات مؤسسية وممارسات تقييمية سليمة بدرجة مقبولة<sup>(١٨)</sup>. إلا أنه يوصى باتخاذ إجراءات إضافية في المجالات التالية، يُتوقع أن تؤدي إلى تغيير ملحوظ في ممارسات الرصد والتقييم في الأمانة في الأجلين القصير والمتوسط:

(أ) تحسين مستوى التخطيط للتقييم وتوزيع موارد - ستقتضي توجيهات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من المديرين بيان كيفية استخدام نتائج التقييم الذاتي وتحديد الموارد التي ستستخدم في التقييم الذاتي. وسيتعين على المديرين إعداد خطط تقييم تشمل كلا من نشاط التقييم الخارجي ونشاط التقييم الذاتي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ب) تعزيز استخدام المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي وتقييم البرامج لأغراض التخطيط - ومن أجل تبسيط وتعزيز الصلات القائمة بين تقييم الأداء وتخطيطه، سيطلب من المديرين إعداد تقييمات أولية لحسابات الإنجاز الخاصة بهم لفترة السنتين (٢٠٠٤-٢٠٠٥) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وذلك قبل صوغ مشاريع أطرها الاستراتيجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي ستتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛

(ج) تعزيز دور نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق - سيستمر مكتب خدمات المراقبة الداخلية في دعم إدخال تحسينات في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق لضمان أن احتياجات مديري البرامج هي العامل الموجه لهم في تصميم التغييرات التي تجري؛

(د) تعزيز التساوق في منهجية التقييم - سيتم، في وقت لاحق من هذا العام، إصدار مسرد لمصطلحات التقييم الشائعة ومبادئ توجيهية بشأن التخطيط للتقييم، وذلك بالاقتران بتوجيهات الميزانية. وسيوضع في عام ٢٠٠٥ أيضا كتيب بشأن الشائع في سياسات التقييم وإجراءاته ومعاييرها.

### الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات

٦٩ - طلبت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم خدمات استشارية لتحديد سبل لتحسين دمج إدارة خدمات المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي<sup>(٢١)</sup>. وقد وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نموذجاً يقضي بإنشاء تسعة أفرقة عمل يتألف كل منها من ممثلين من مراكز العمل الأربعة للتعاون في وضع سياسات وإجراءات موحدة تطبق في مراكز العمل الأربعة. وقد أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالحاجة لمراعاة خصوصيات كل مركز عمل لدى وضع تلك السياسات والإجراءات الموحدة. وستنهي أفرقة العمل التسعة عملها في عام ٢٠٠٥. وسيتم إدراج استنتاجاتها، بصورتها التي تعتمد عليها الاجتماعات التنسيقية لمديري خدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، في دليل للسياسات والإجراءات بهدف زيادة التنسيق وتوحيد الإجراءات في المنظومة بأكملها. وأوصى مكتب خدمات المراقبة الداخلية أيضاً أن يقوم المدير العام لكل مركز عمل يقع خارج المقر بتعيين رئيس خدمات المؤتمرات في مركز العمل بالتشاور الوثيق مع وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، تعزيزاً للتعاون. وتنفذ الإدارة حالياً العديد من التوصيات المتعلقة بتحسين التنسيق والاتصال.

### التنمية المستدامة

٧٠ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة<sup>(٢٢)</sup> من أجل تقييم النتائج. وخلص المكتب إلى أنه في غضون الثلاث سنوات الماضية، أحرز تقدم صوب تعزيز وتدعيم برنامج التنمية المستدامة. وقد حققت شعبة التنمية المستدامة التابعة

لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عددا من النتائج. فقد اتخذت خطوات لتعزيز العمليات الحكومية الدولية من أجل التنمية المستدامة، كما أقامت الشعبة أيضا شراكات ناجحة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في ميدان التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، فقد ساعد تعزيز موقع الشعبة على الشبكة العالمية، والرسائل الإعلامية ربع السنوية التي تصدرها الشعبة، وشراكاتها المتواصلة مع إدارة شؤون الإعلام، على زيادة إمكانية حصول ممثلي الحكومات، وكذلك الجمهور العام، على المعلومات. وحسنت الشعبة أيضا نوعية تلك المعلومات من خلال القيام على نحو متزايد بإدراج المنظورات الإقليمية ومنظورات الفئات الرئيسية وبالتعاون على مصادر متنوعة للمعلومات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن الأوساط العلمية وأوساط الأعمال التجارية. ولا يزال يتعين على الشعبة الاستمرار في بذل جهودها لنشر مفهوم التنمية المستدامة، وتنسيق الإبلاغ الوطني وزيادة تيسير ودعم برنامجها للتعاون التقني ودعم رصد الحكومات لاستراتيجياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

### التقييم المواضيعي التجريبي

٧١ - تمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك من تحديد موضوعات للتقييم<sup>(٢٣)</sup> المواضيعي التجريبي من شأنه توفير تقييم منهجي لموضوع أو نشاط محدد وشامل لعدة قطاعات بهدف توفير المعلومات الاستراتيجية في حينها لعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بمحتوى البرامج وهيكلها وتنفيذها ونتائجها. وسيوفر مثل هذا التقييم المواضيعي أيضا استعراضا للتنسيق والتعاون فيما بين مختلف البرامج في الأمم المتحدة التي تتقاسم أنشطة وأهدافا مشتركة. وقد اقتنعت لجنة البرنامج والتنسيق بالفوائد التي تعود من إجراء التقييمات المواضيعية واختارت موضوع "الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية". وسيعرض التقييم المواضيعي على اللجنة في دورتها المقبلة في عام ٢٠٠٥.

### الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

٧٢ - خلص تقييم متعمق لبرنامج بشأن الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية<sup>(٢٤)</sup> إلى أن البرنامج حقق نتائج إيجابية في إطار الميزانية القائمة على تحقيق النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وساهمت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مساهمة كبيرة في توسيع وتعميق فهم الحكومات بالقضايا الرئيسية للإدارة العامة. ومن خلال الدعم الموضوعي والمادي المقدم للمتدربين العالميين المعنيين بإعادة تحديد دور الحكومة، تمكنت الشعبة من الوصول إلى جمهور كبير من صانعي السياسات وممارسيها، وزادت وعيهم وخلقت فهما أفضل بالقضايا الناشئة المتعلقة بالإدارة العامة. وساعدت

الشبكة الإلكترونية العالمية للشعبة في تحسين حصول الدول الأعضاء على البيانات والمعلومات عن الإدارة العامة في الوقت المناسب. وقد أوصى المكتب بأن تسعى الشعبة كذلك لتحسين أدائها فيما يتعلق بترشيد نطاق عملها وتركيزه؛ وتحسين دليل أفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة، ووضع استراتيجية إعلامية للإعلان عن خدمات الشعبة بشكل أنجح؛ وتعزيز الشبكة الإلكترونية العالمية للإدارة العامة. وتنفيذ هذه التوصيات، سيتعزز أثر وفعالية نواتج الشعبة واستراتيجيتها الإعلامية. وقد أيدت لجنة البرنامج والتنسيق التقرير وأوصت كذلك بأن يتقدم الأمين العام بمقترحات إلى الجمعية العامة حسبما هو مطلوب.

### السكان

٧٣ - خلص مكتب الخدمات الداخلية في الاستعراض الذي يجريه كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج السكان<sup>(٢٥)</sup>، إلى أن شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والوحدات السكانية التابعة للجان الإقليمية اتخذت تدابير كافية لتعزيز نوعية منتجاتها وزيادة نشرها بلا مقابل. وقد أوضحت الشعبة مناهجها وافترضاها باستخدام نُهج متعددة التخصصات لتحليل العلاقات بين السكان وجوانب التنمية الأخرى. وقد ساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية الحكومات في بناء قدرات وطنية في أساليب الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية وزاد تبادل الآراء بين اللجان الإقليمية والإدارة حول مناهج وإجراءات العمل، والمشاركة في الأعمال والأفرقة العاملة. وينبغي أن تستمر شعبة السكان في تعاونها مع الوحدات السكانية التابعة للجان الإقليمية في مجال البحوث السكانية. وينبغي أن تؤدي دورا مفيدا أيضا في زيادة توعية المجتمع الدولي فيما يتعلق باستمرار الحاجة لدعم البحوث الديموغرافية الأساسية التي تجريها الأمم المتحدة على المستويين العالمي والإقليمي.

### الأطفال والصراع المسلح

٧٤ - طلب الأمين العام إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم فعالية وكفاءة استجابة الأمم المتحدة لقضايا الأطفال والصراع المسلح. وشمل الاستعراض الولايات والأنشطة التشغيلية لوكالات مكاتب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية خارج الأمم المتحدة، التي تتعامل مع هذه القضايا، وكذلك التنسيق فيما بينها، مع التركيز على دور مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح في جمع الجهات الفاعلة الرئيسية داخل الأمم المتحدة وخارجها للعمل على قيام استجابة أكثر تضافرا وفعالية. ومن خلال هذا الاستعراض تم استخلاص استنتاجات محددة عن ملائمة الهياكل المؤسسية الراهنة للاستجابة لهذه القضايا.

وقد وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في جملة أمور، أنه تم إحراز تقدم كبير في استجابة منظومة الأمم المتحدة لقضايا الأطفال والصراع المسلح، منذ تقرير ١٩٩٦ الشهير لغراسا ماشيل بعنوان "أثر الصراع المسلح على الأطفال"<sup>(٢٦)</sup>. ومع ذلك، ما تزال تلزم تحسينات كبيرة في وظائف رئيسية مثل الدعوة والرصد والإبلاغ والتعميم والتنسيق.

### كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

٧٥ - تقرر وفقا لمراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، نتيجة لتدابير أكثر إيجابية وتخطيط استراتيجي أوضح، أكملت انتقالها من مشروع إلى مؤسسة مستقلة. ويلتمس موظفو الكلية دعم مجلس الإدارة للسماح لهم بزيادة المساهمات السنوية المتفق عليها من المنظمات الأعضاء، واستكشاف مصادر التمويل المحتملة الأخرى، وإعادة تقييم وصياغة برامج الكلية. وتستعرض الكلية أيضا حجم موظفيها الإداريين وتنقح إجراءاتها الإدارية والكتيبات الإيضاحية لبرامجها، واتخذت خطوات لكفالة إدارة الموظفين والخبراء الاستشاريين وفقا للنظام الإداري والنظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

### برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٦ - أظهرت مراجعة شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الشعبة تحسنت في معالجة المسائل الإدارية. على أن الشعبة، مع ذلك، ما تزال تفتقر للبيانات الأساسية لتكوين صورة عامة لهيئتها الاستشارية وكيف تساهم في أعمالها. كما أن ولاية الهيكل التنظيمي الراهن وأساسها المنطقي لا يزالان غير واضحين ويحتاجان إلى المراجعة.

٧٧ - ولا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتاج لتنفيذ آلية تقدم صورة مجملة لولايات الشعب ومهامها. كما أنه بحاجة إلى تقوية الترتيبات الإدارية لشعبه بمقره في نيروبي، في مجالات المعلومات الإدارية ومراقبة الميزانية وإدارة الأصول، وهي المجالات التي أوصى بتحسينها في مراجعة شعبة الإنذار المبكر والتقييم.

### زاي - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

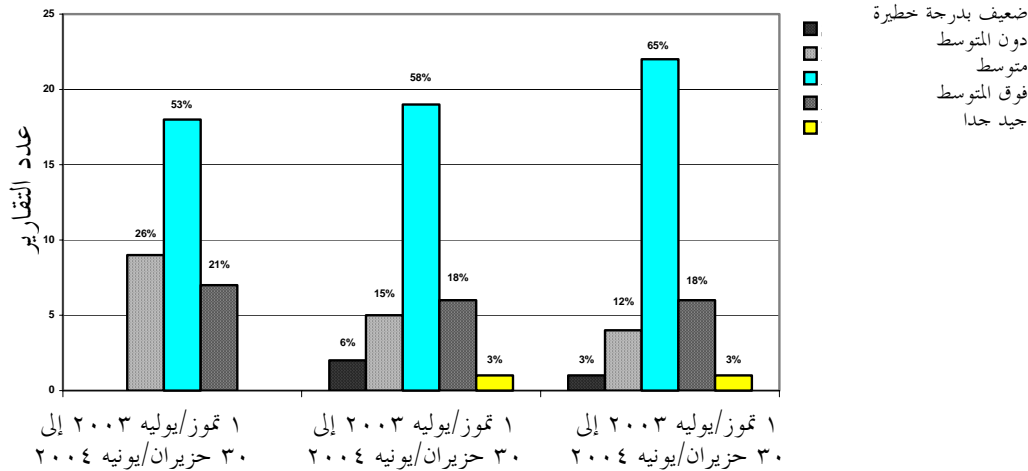
٧٨ - راجع مكتب الرقابة الداخلية عمليات وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٩ بلدا وفي المقر، بما يغطي ٢١٨ مليون دولار، أو ٢٢ في المائة من مجموع نفقات المفوضية البالغ مقدارها ٩٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وقد قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربعة وثلاثون تقريراً عن المراجعة إلى الإدارة العليا وأكثر من ٦٠ ملاحظة

للمراجعة إلى المديرين في الميدان. وجاء رد المفوضية على التقارير والملاحظات المتعلقة بالمراجعة في حينه، وكذلك معالجتها للقضايا التي أثارها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وحتى نهاية حزيران/يونيه، تم تنفيذ أكثر من نصف التوصيات التي قدمها المراجعون أثناء فترة الـ ١٢ شهرا تنفيذا كاملا، فيما بدأ تنفيذ ثلث التوصيات وما يزال التنفيذ جاريا. وقد تمثل الهدف من معظم التوصيات المقدمة بشأن المراجعة في إدخال تحسينات على إدارة البرامج والمشاريع وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية وإدارة عمليات الشراء. وأدت عمليات المراجعة هذه إلى تقديم توصيات لتحقيق وفورات واسترداد مبالغ يناهز مجموعها ١,٧ مليون دولار، وقد بلغ مجموع الوفورات والمبالغ المستردة فعلا خلال فترة الإبلاغ الحالية والفترات المشمولة بالتقارير السابقة والناجمة عن عمليات المراجعة ٢,٤ مليون دولار. وتتواصل عملية الاسترداد وقد تمتد لسنوات عديدة.

٧٩ - ويواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تطبيق نظام قياسي لتقدير مدى فعالية تطبيق الضوابط الداخلية الرئيسية في عمليات المفوضية التي تمت مراجعتها. وهذا النظام ييسر عملية وضع معايير للمقارنة بين العمليات القطرية، ويوفر للإدارة ضمانات بأن الأنشطة تدار إدارة جيدة أو كافية، ويساعد على تحديد العمليات التي تحتاج إلى اتخاذ إجراء تصحيحي عاجل. وقد حصلت نسبة تقارب ٦٤ في المائة من العمليات التي خضعت للمراجعة على تقدير مقبول، في حين حصل ٢١ في المائة منها على تقدير يفوق المتوسط أو على تقدير جيد جدا، وحصل ١٥ في المائة من هذه العمليات على تقدير دون المتوسط أو صنفت على أنها غير مرضية. ويسر المكتب ملاحظة أن نسبة العمليات التي خضعت للمراجعة، والتي حصلت على تقدير مقبول أو تقدير فوق المتوسط، قد ازدادت تدريجيا منذ عام ٢٠٠١.

## الشكل ٤

## تقييمات مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أجراها مكتب خدمات المراجعة الداخلية



## العمليات الميدانية

٨٠ - لا تزال هناك مشاكل متأصلة فيما يتعلق بإدارة المفوضية للأصول، فتدابير الرقابة دون المستوى المقبول في العديد من العمليات التي خضعت حساباتها للمراجعة. ففي إحدى العمليات، أسفر سوء تخطيط نقل المركبات عن تكبد المفوضية خسارة قدرها ٨٥٠.٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسلط مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الضوء على إدارة الأصول باعتبارها مجالا من المجالات التي تثير القلق وخلص إلى أنه لا يمكن الاعتماد كلية على سجلات تتبع مسار أصول المفوضية. ولا تزال الرسوم تفرض من بعض الحكومات على السلع والخدمات التي يتم شراؤها من الصناديق الإنسانية. ويلزم أن يسترد من بلد واحد فقط أكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من ضريبة القيمة المضافة على الوقود وحده، ولا تزال حكومة أخرى تفرض حوالي ٣٠٠.٠٠٠ دولار سنويا كضريبة على الطرق. ولوحظ تقدم عام في رصد المفوضية المالي لتنفيذ أنشطة الشركاء. فقد أصبحت المكاتب الميدانية الآن أكثر انتظاما في تقييم مستوى الامتثال للاتفاقات الفرعية، وفي بدء اتخاذ تدابير إصلاحية أينما اقتضت الضرورة ذلك.



## إدارة الموارد البشرية

٨١ - ما انفكت مفوضية شؤون اللاجئين تبذل جهوداً متواصلة ومثمرة في سبيل تحسين وتنظيم عملية إيفاد الموظفين للاضطلاع بالعمليات في حالات الطوارئ. واستفادت المفوضية من "الدروس المستخلصة" لتعزيز هيكل دائرة الطوارئ والأمن وتوسيع نطاق قائمة فريق التصدي لحالات الطوارئ والأخذ بنظام المسار السريع لإيفاد الموظفين على وجه السرعة لتنفيذ عمليات الطوارئ. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم في جميع الحالات بلوغ هدف إيفاد الموظفين في غضون ٧٢ ساعة، ولم تحقق المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق قوائم الموظفين المختصين بحالات الطوارئ النتائج المرجوة منها على النحو الكامل، كما أن هناك صعوبات في العثور على متطوعين من ذوي الخبرات اللازمة.

٨٢ - وجرى استعراض فعالية الوظيفة المتعلقة بالموارد البشرية على أساس لا مركزي بتحويلها إلى نهج تجميعي يتكيف مع الظروف. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة مزايا عديدة لإدارة هذه الوظيفة بالقرب من الموظفين الميدانيين؛ بيد أن الافتقار إلى هيكل إقليمي قائم بذاته قد صعب إدارة هذه الوظيفة بفعالية. وقد أدى ذلك، إلى جانب الوفورات المحتمل تحقيقها بإعادة الأخذ بالمركزية وترشيد أساليب العمل، إلى خلوص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى نتيجة تقضي بضرورة إعادة الموظفين بالمكاتب الخارجية إلى المركز، وقدر المكتب أن إعادة التنظيم هذه، التي بدأ العمل بها حالياً، من شأنها أن تولد وفورات في تكاليف الموظفين تزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً.

## دائرة العلاقات مع وسائط الإعلام والشؤون الإعلامية

٨٣ - كما أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن إنشاء لجنة للمطبوعات والمنشورات لتنسيق المنشورات سيشجع على التخطيط المتوسط الأجل، ويولد مكاسب من حيث الفعالية ويروج لاسم المفوضية. وسوف يكفل استكمال دليل الإعلام أن اتساق النهج الذي يتبعه المسؤولون الميدانيون في الأنشطة المتعلقة بوسائط الإعلام فضلاً عن قيامهم باستحداث مواقع على الشبكة العالمية. وحرري بإدخال نشرة لجمع الأموال في مجلة "اللاجئون" التي ينوف توزيعها على ٢٥٠ ٠٠٠ نسخة بأن يساعد المفوضية في جمع الأموال.

## المخازن المركزية والإقليمية لحالات الطوارئ

٨٤ - بعد توجيه الانتقادات إلى المفوضية بشأن تأهبها لعمليات الطوارئ، اتخذت تدابير لرفع مستويات التخزين لمواجهة حالات الطوارئ. وبعد وضع هذه الترتيبات، تؤكد

المفوضية أن قدرات التخزين لمواجهة حالات الطوارئ قد قللت مدة الاستجابة من أسابيع إلى أيام. على أنه ما لم تتوفر معلومات ومؤشرات أداء موثوق بها، فلن يتسنى معرفة مدى صحة هذه البيانات. وثمة جهود تبذل في المفوضية للحصول على معلومات موحدة حول المخزون، ولكن ليس هناك أي نظام تعقب عالمي لرصد المخزون الموجود وتحديد كمياته، وهو مخزون تقدر قيمته بما يزيد على ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ كبير. ويؤيد المكتب الرأي القائل بأن وجود بيانات مركزية وإجراءات تحليلية مناسبة يمكن تحسين إدارة المخزون لكفالة تحقيق وفورات في التكاليف. هذا بالإضافة إلى أن اعتماد سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بشراء المخزون وتوزيعه من شأنه أن يقلل الإفراط في التخزين وأن يقدم مساعدة أكبر للعمليات التي لا تحظى بالدعم المالي الكافي.

### مشروع تجديد نظم الإدارة

٨٥ - بدأت المفوضية حالياً الأخذ بمشروع تجديد نظم الإدارة، وهو نظام متكامل لتخطيط موارد المؤسسات، ويشمل النواحي المالية وإدارة الإمدادات، وفي النهاية إدارة الموارد البشرية. وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض أنشطة الشراء التي تضطلع بها الجهة المنفذة لمشروع تجديد نظم الإدارة. ووجد، ضمن جملة أمور، أن عملية الشراء تتم بشكل منظم وتنافسي، بيد أن تسارع العملية وضغط الوقت قد أسفرا عن عملية لم تكن دائماً شفافة أو عادلة أو ممتثلة للإجراءات. ولقد استطاعت المفوضية أن تتفاوض على تخفيض الأسعار تخفيضاً كبيراً بالنسبة للعرض الأصلي، إلا أن تغير نوع العقد وتحويله من عقد يقوم على سعر محدد إلى عقد يحسب على أساس الوقت والمواد قد حمل المفوضية معظم المخاطر المتعلقة بتجاوز فترات الإنجاز، وجعل المقارنة بين العطاءات مسألة مستحيلة. ويسر المكتب ملاحظة أن الفريق المسؤول عن مشروع تجديد نظم الإدارة قد استطاع حتى الآن مراعاة الأجل المحددة والالتزام بالميزانيات الخاصة بالموارد.

٨٦ - وأدى ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة داخل المفوضية، والافتقار إلى الشفافية في الإجراءات والقرارات المتخذة إلى تأخيرات في نقل البيانات إلى الأجهزة المتلقية. وبناء على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تم التفاوض على تخفيض رسوم النقل الإضافية المفروضة من المتعاقد بنحو ١٠٠ ٠٠٠ دولار وتم إنشاء خط اتصال أفضل بالمتعاقد.

٨٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاً في تقرير ورد من موظفة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تزعم فيها أنها تعرضت لمضايقات جنسية من المفوض السامي، وأنها تعرضت بعد ذلك في حالتين منفصلتين، وإن كانتا متصلتين بنفس

الموضوع، لمضايقات جنسية من مدير أقدم بالمفوضية. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً إلى الأمين العام أيد فيه الادعاءات وأوصى باتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لذلك. واستعرض الأمين العام التقرير وردود المفوض السامي والمدير الأقدم عليه، وقرر أن الشكاوى لا يدعمها الدليل، ولذلك أغلق ملف المسألة.

٨٨ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقات في ادعاءات بإساءة استخدام السلطة من قبل مفوض فخري لمكتب ميداني للمفوضية. وقد أسفر التحقيق عن وجود ما يدل على أن الممثل الفخري الذي شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٦٧، أساء ولسنوات عديدة استخدام أصول المفوضية وشارك في أنشطة لا تتوافق مع تصريح واجباته في المنظمة. وقد استغل الممثل الفخري، في جملة أمور، موظفيه لشراء رخص القيادة الدولية بمكتب المفوضية أثناء ساعات العمل، لإعادة بيعها بعد ذلك (بأسعار أعلى). وتبعا لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أنهت المفوضية عقد الخدمة الاستشارية للممثل الفخري وستستعرض العمليات في ذلك المكتب الميداني.

## حاء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٨٩ - تجري حالياً صياغة مبادئ توجيهية منقحة للمكاتب الميدانية، بناء على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وذلك لمساعدة إدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولضمان أن تدار مكاتبه بطريقة أكثر كفاءة واتساقاً. وتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل الإدارية، يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع نقاط مرجعية ومؤشرات أداء لقياس نوعية ومستوى الخدمات المقدمة. وسيكون هذا مفيداً في تحديد المواضيع التي يتعين تحسينها والمواضع التي يمكن تحقيق كفاءات فيها.

٩٠ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفقاً للتوصية أيضاً، على تشجيع وتنفيذ أفضل الممارسات في إدارة المشاريع وتطوير الموظفين لتعزيز فعالية المشاريع واستدامتها، ولواجهة تحديات المستقبل. وتؤثر القيود المالية وعدم توافر قدرات حكومية نظيرة تأثير معاكساً على فعالية واستدامة بعض المشاريع مما يستدعي إجراء الرصد بشكل أدق. ويجري تحسين الإدارة المالية للمشاريع عن طريق إجراء رصد أدق للأموال والأخذ بنظام قياسي لتتبع النفقات.

## التحقيقات

٩١ - وتلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ادعاءات بفساد الذمة في مكتب المخدرات والجريمة شملت انتهاكات لقواعد السفر بالأمم المتحدة، وتضارب المصلحة في منح العقود وسوء الإدارة والانتقام من جانب إدارة مكتب المخدرات والجريمة. ومع أن الأدلة لم تكشف عن وجود تضارب مصلحة في منح العقود بواسطة أي مدير أقدم، لم يوجد ما يؤكد الادعاءات الأخرى. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه عندما أثرت الادعاءات في البداية، خلق رد المديرين جوا من التهديد، وإن لم يكن تهديدا فعليا، لأولئك الذين أثاروا الادعاءات وكان لذلك أثره على بقية الموظفين. وأوصى المكتب باتخاذ الإجراء اللازم ضد المدير الأقدم؛ وتبرئة الموظفين الذين لم تثبت الأدلة صحة الادعاءات ضدهم؛ وتذكير الموظفين بأن لهم الحق في توجيه ادعاءات بحسن نية دون الخوف من الانتقام؛ وتحسين التدريب وفرص حل المنازعات، وتحسين فهم نظم وقواعد الأمم المتحدة.

## طاء - المحاكم الدولية

٩٢ - أنشأ مجلس الأمن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا وبوغوسلافيا السابقة لتقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة. ويقوم مكتب المدعي العام لكل من المحكمتين بإجراء التحقيقات وإعداد لوائح الاتهام وتقديم الادعاءات إلى قضاة المحكمتين. ويتولى قلم كل محكمة من المحكمتين مسؤولية إدارة خدمات الدعم القضائي، بما في ذلك الترجمة التحريرية والشفوية لوقائع جلسات المحكمتين. ولما كانت المحكمتان جديدتين نسبيا، فإن التحديات الإدارية الرئيسية التي تواجهها هي نظم العون القانوني وممارسات محامي الدفاع والعمليات الأخرى المحددة لهما للاضطلاع بولايتيهما المهمة.

٩٣ - وقد وجدت مراجعة مكثي المدعي العام لكل من المحكمتين أن عددا من المبادرات المهمة تم الاضطلاع بها لتحسين أدائهما باستخدام تكنولوجيا المعلومات وإجراء تعديلات في أساليب العمل<sup>(٢٧)</sup>. بيد أن تقاسم المعلومات لم يكن كافيا على الدوام، ولم تعتمد أفضل الممارسات وفانت بعض الفرص لتهيئة أجواء التآزر والتداؤب. وعموما لم تكن هناك معلومات كافية لتؤكد زعم المحكمتين لدى مجلس الأمن بأن ولايتي التحقيق والادعاء لمكثي المدعي العام ستكتمل في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨ على الترتيب. فليس لأي من المكثيين وثيقة استراتيجية متماسكة، ويبدو أنه لم تحدد جميع العوامل التي كان يمكن أن تؤثر في قدرة المحكمتين على الوفاء بولايتيهما في التاريخ المحدد لاستكمالهما.

٩٤ - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار مراجعته أنه فيما تقدم دائرة خدمات إدارة المحكمة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خدمات دعم فعالة لدوائر المحكمة، يمكن إحراز المزيد من كفاءة العمليات بتغيير ترتيبات إدارية معينة. واتفقت المحكمة مع المكتب على وجود مجال لتقليل النفقات الحالية البالغ مقدارها ٣ ملايين دولار للعمل الإضافي بتعزيز الضوابط والإجراءات الحالية.

### التحقيقات

٩٥ - بناء على طلب من إدارة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقات في مطالبات تتعلق بمنحة تعليمية احتيالية قدمها مسؤول أمني بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. ووجد المحققون أدلة بأن الموظف قدم وثائق مزورة إلى المنظمة تحتوي على مطالبات مضخمة وكاذبة، محتلسا بذلك من المنظمة نحو ١٣٠ ٠٠٠ دولار ومحاولا الحصول على مبلغ قدره ٢٣ ٠٠٠ دولار آخر. وإدارة المحكمة الآن بصدد تنفيذ توصية المكتب في هذه القضية.

٩٦ - ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أحد المحققين في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، سجل شركة خاصة للأمن والتحقيقات في موطنه، وكان يعمل فيه بالفعل منذ أوائل عام ٢٠٠٣ دون الحصول على الموافقة المطلوبة. وتعمل الشركة في تقديم خدمات تحقيقات شبيهة بالخدمات التي يؤديها الموظف في المحكمة، ووجد المكتب علاوة على التورط في هذا التضارب الصارخ في المصلحة، أن الموظف حصل بالاحتيال على إجازات مرضية غير مصدقة لمزاولة أعماله الخاصة. وينتظر المكتب إجراء المتابعة الذي ستخذه المحكمة في هذا الموضوع.

### باء - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٩٧ - بالنظر إلى قيمة الاستثمارات الكبيرة التي يديرها الصندوق (٢٦,٥ بليون دولار حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣) وكبر عدد المشاركين في صندوق المعاشات التقاعدية (نحو ٨٢ ٠٠٠ من الموظفين السابقين) استخدم المكتب نهجا يقوم على المخاطر في تخطيط تغطية مراجعته لحسابات الصندوق، على أساس نتائج مراجعة الحسابات في السابق وعلى تقييمات أولية لمخاطر عمليات الصندوق. وقد أكمل المكتب عدة مراجعات لعمليات الصندوق خلال السنة قيد الاستعراض، بما في ذلك مراجعة إدارة النقدية وإدارة الموارد البشرية وقياس أداء الاستثمار.

٩٨ - وقد اتخذ الصندوق نهجا استباقيا لإزاء المراقبة الداخلية حيث أنشأ لجنة لاستعراض حالة توصيات مراجعي الحسابات ولضمان تنفيذها. ومن أهم القرارات التي اتخذها ممثل الأمين العام لاستثمارات الصندوق في عام ٢٠٠٣، حسب توصية المكتب، اعتماد مدونة القواعد الأخلاقية ومعايير السلوك المهني من جانب جميع موظفي الاستثمارات والموظفين العاملين في الأنشطة الاستثمارية في دائرة إدارة الاستثمارات وفي خزانة الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما وضع المكتب، بالتعاون الوثيق مع أمانة الصندوق، ميثاق مراجعة حسابات، وافق عليه مجلس صندوق المعاشات في اجتماعه لعام ٢٠٠٤.

٩٩ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أوردت دائرة إدارة الاستثمارات بالصندوق أنها بدأت إجراء تحسينات إجرائية متنوعة، بما فيها خطوات للاضطلاع بتقييمات فعالة لأداء الاستثمار ووضع دليل متطور للعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، تعاقد ممثل الأمين العام، وفقا لتوصية المكتب، مع شركة استشارية لإجراء استعراض شامل لممارسات الصندوق الاستثمارية، بما في ذلك عملية قياس الأداء. وهذا الاستعراض جار الآن، ويركز على هيكل الإدارة، والأهداف الاستثمارية، وتصنيفات الأصول، ووقاية العملة من خسائر انخفاض قيمتها، وإدارة المطلوبات المتعلقة بالأصول، والتوزيع الاستراتيجي للأصول، ووضع المعالم القياسية، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، واستخدام نظام حفظ السجلات، وإدارة المعاملات العقارية والتزويد بالموظفين. وسيتم أيضا استعراض امتثال الصندوق وهياكل تكاليفه.

١٠٠ - ويُن نظام قياس أداء الاستثمار في الصندوق أن عائدات الاستثمار تجاوزت المعلم القياسي العام. بيد أنه، من ناحية أفضل الممارسات الصناعية، ينبغي تحسين عملية قياس أداء الصندوق. وإذا ما نفذت توصيات المكتب، لأدى ذلك إلى تحسين أداء موظفي الاستثمارات بالصندوق في مجال الإبلاغ، فضلا عن أداء المستشارين سواء من ذوي الصلاحيات أو بغير صلاحيات، ويمكن من عقد المقارنات بين النظراء.

١٠١ - اقتنى الصندوق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كاستثمار مبنى بمدينة نيويورك بتكلفة قدرها ١٨٠,٥ مليون دولار. وقد خلص المكتب من استعراضه إلى أنه بالرغم من أن اقتناء المبنى قد يكون استثمارا سليما، فإن دائرة إدارة الاستثمار لم تشرف الإشراف الكافي على المعاملة ولم تتخذ الخطوات الضرورية مثل التشاور مع مكتب الشؤون القانونية من استعراض الآثار غير المالية لهذه المعاملة، أو مع شعبة المشتريات من ناحية الالتزام بالسياسات والإجراءات المنصوص عليها فيما يتعلق بالمشتريات. واتفقت دائرة إدارة الاستثمار مع توصيات المكتب ووعدت بالالتزام بالتشاور دون إبطاء وعلى الوجه الصحيح مع مكتب الشؤون القانونية وشعبة المشتريات من المعاملات التي من هذا القبيل. وقد أفيد المكتب بأن

ممثل الأمين العام قرر تجريد الصندوق من هذا العقار لأسباب تتعلق بمسائل السياسة العامة والمسؤوليات الإدارية التي تترتب على امتلاك وتأجير المبنى. وتشاور دائرة إدارة الاستثمارات مع مكتب الشؤون القانونية وشعبة المشتريات بشأن الشراء، وأبلغت المكتب بأن الصندوق لن يقدم مستقبلاً على عقد استثمارات مباشرة لها هذه الطبيعة.

### ثالثاً - استعراض أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية

#### ألف - مقدمة

١٠٢- أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ استعراضاً على نطاق المكتب يهدف إلى حصر وتقييم أنشطته. وقد كان الهدف الرئيسي مساعدة الجمعية العامة في إجراء تقييمها واستعراضها لولاية الخمس سنوات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وفقاً للفقرة ٢٠ من القرار ٢٤٤/٥٤<sup>(٢٨)</sup>. وقد أجرت شعب مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمات فردية لنفسها ترد نتائجها أدناه.

١٠٣- وقد تم الحصول على المعلومات اللازمة للاستعراض مما يلي:

- (أ) نتائج مراجعة حسابات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٤؛
- (ب) نتائج معتكف التخطيط الاستراتيجي مع مديري مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢؛
- (ج) استعراض الوثائق الداخلية وعمليات التقييم التي تغطي الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٤؛
- (د) نتائج المناقشات التي أجراها فريقاً مناقشات مركزة والمقابلات المنفصلة التي أجريت مع ما مجموعه ٢٨ ممثلاً لما مقداره ١٤ إدارة من الإدارات المتعاملة والمكاتب في المقر ومراكز العمل في نيروبي وفيينا وجنيف؛
- (هـ) المناقشات التي دارت مع أعضاء الوفود في اللجنة الخامسة.

## باء - الإنجازات ومواطن القوة

### الاستقلال التشغيلي

١٠٤- الرقابة المستقلة، التي تعتبر حجر الأساس للإدارة الرشيدة كُفلت في نصوص ولاية الجمعية العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ووفقا لذلك، سيجعل تفويض سلطة مماثل لذلك الممنوح للصناديق والبرامج، مكتب خدمات الرقابة الداخلية ممثلا امتثالا تاما لولايته ويكفل توفير رقابة موضوعية، غير متحيزة وكافية. ويعني الاستقلال التشغيلي في هذا السياق تغيير في الإجراء الحالي الذي يُنظر وفقا له في مقترحات الموارد والاعتمادات الخاصة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٠٥- وبالإضافة إلى ذلك، هناك قلق من أن العملية الحالية لرد ما لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من تكاليف عن خدماته المتعلقة بالتحقيقات التي يقدمها للصناديق والبرامج، تمثل أيضا تضاربا محتملا في المصالح. ولتجنب هذا التضارب، اقترح بعض ممثلي المتعامل معهم ضرورة تقديم تمويل منفصل على أساس اقتسام التكاليف كما هي الممارسة الآن بين بعض كيانات الأمم المتحدة.

١٠٦- وأوضحت بعض الإدارات العميلة أن الاستقلال التشغيلي الكامل هام للغاية لضمان جودة الرقابة الداخلية ومصادقيتها في الأمم المتحدة. ويُنظر إلى استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا باعتباره ضروريا من أجل تزويد الإدارة التنفيذية بمشورات وعمليات تقييم نزيهة لأداء مديري البرامج. وأشار البعض إلى أن توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي يغلب أن تكون جريئة دليل على أن المكتب مستقل بقدر كاف. أشارت ردود الفعل الواردة من أعضاء الوفود في اللجنة الخامسة أن الإحساس باستقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرتبط بمستوى الثقة في قيادة المكتب في هذا الصدد. وأشارت بعض الإدارات التي تفيد من خدمات المكتب إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوصفه مكتبا داخليا مستقلا يملك المعرفة والفهم اللازمين لعمليات الأمم المتحدة مما يعطي خدماته الرقابية ميزة تنافسية على هيئات الرقابة الخارجية.

### إجراءات الإبلاغ الخارجية والداخلية

١٠٧- وفقا لمعلومات الرجوع الواردة، تنظر الدول الأعضاء إلى تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى الجمعية العامة بوصفها مصادر قيمة للمعلومات. ومع وضع نهج أفقية لمهام الرقابة وزيادة التركيز على المسائل المواضيعية والمخاطر، ازدادت فائدة وقيمة تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد أنشأ المكتب أيضا عملية مراجعة داخلية من



جهات نظيرة تهدف إلى توحيد جودة تقاريرها. وعلاوة على ذلك، سيقوم مكتب اللجنة الأوروبية لمكافحة الاحتيال والغش قريباً بإجراء مراجعة خارجية لشعبة التحقيقات بوصفه جهة نظيرة. وقد تضاعف عدد الطلبات المحددة على الدراسات والاستعراضات التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى أن الدول الأعضاء تجد أن المعلومات مفيدة لعمليات اتخاذ القرار الخاصة بها. وشجع بعض أعضاء الوفود المكتب على دمج هذا الإبلاغ الخارجي في التقرير السنوي بدلا عن إصدار وثائق منفصلة. وقد أُشيد بالتقرير السنوي وكان موضع ترحيب بوصفه تقريراً عن حسن سير الأعمال في المنظمة بشكل عام. ويُنظر إلى اتجاهات أنشطة الرقابة والموجزات التحليلية للأثر الرئيسي للأنشطة بوصفها معلومات مفيدة على نحو خاص وتفصيلية مكتملة بشأن مهام بعينها.

١٠٨- ويتزايد إحساس الإدارات التي تستعين بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن المكتب شريكها، وتقدر توجه المكتب نحوها. ومع ذلك، أشارت بعض الإدارات إلى أنه بالرغم من أن نظرهما إلى الرقابة الداخلية هي نظرة إيجابية، فإن أدوات الإبلاغ الداخلية للمكتب تحتاج إلى أن تكون متسقة مع احتياجاتها بوصفها الجهات التي يتعامل معها. وينبغي أن يكون الإبلاغ عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستمرا - أي متى حدث أي تقدم بدلا من كل ستة أشهر - وأن يدمج مع أشكال الإبلاغ الأخرى عن أداء البرامج وأن يستفيد في الوقت نفسه بصورة أكثر فعالية من نظم المعلومات الإدارية التفاعلية.

١٠٩- وفي حالات الخلاف أو عدم التنفيذ من جانب مدير أي برنامج، فإن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية النصف سنوي المقدم إلى الأمين العام، بتكليف من الجمعية العامة يعتبر أداة ضرورية لإطلاع أعلى مستويات الإدارة على مسائل الامتثال. ومع ذلك، بالنظر إلى التوزيع المحدود للتقرير، من الضروري إعادة بحث مدى فعالية هذا التقرير في الوفاء باحتياجات كبار المديرين في المنظمة.

## المهام

١١٠- تشير البيانات التي جمعت من أجل الاستعراض إلى أن جودة أنشطة الرقابة التي يقوم بها المكتب وتأثيرها العام قد ازدادا خلال السنوات الخمس الماضية. وللوفاء بالاحتياجات الناشئة لإجراء تغطية رقابية داخلية تتسم بالكفاءة والفعالية، أجرى المكتب بعض التعديلات على هيكله<sup>(٢٩)</sup>. ويضم مهام الرصد والتفتيش والتقييم والمشورة الإدارية في شعبة واحدة يتحقق التآزر والتداؤب بين مجالات الرقابة المحددة هذه. وقد تم تبسيط مهمة المراجعة الداخلية للحسابات بحيث تقدم شعبة المراجعة الداخلية الأولى للحسابات (نيويورك) وشعبة

المراجعة الداخلية الثانية للحسابات (جنيف ونيروبي)، تقاريرها بشكل منفصل إلى وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. وينهض هذا الترتيب بأعباء إجراء تغطية أكثر فعالية وتجاولا لمراجعة حسابات الإدارات المتعاملة مع هذه الخدمات والواقعة خارج المقر مع ضمان التعاون الوثيق بشأن المسائل الاستراتيجية في الوقت نفسه. وقد فتحت شعبة التحقيقات مكتبا جديدا في فيينا ونقلت معظم محققيها إلى هناك. وهذا يمكن الشعبة من تحقيق وفورات ضخمة في التكلفة واتصالات أوثق مع كثير من المكاتب التي تجري تحقيقات لها بالنظر إلى أن ٩٠ في المائة من الحالات التي تحقق فيه الشعبة تقع خارج مقر الأمم المتحدة.

### شعبتا المراجعة الداخلية الأولى والثانية للحسابات

١١١- منذ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية تطورت مهمة المراجعة الداخلية للحسابات إلى مصدر مستقل لعمليات التقييم والمشورة يساعد الإدارة في التصريف الفعال لمسؤولياتها ويعزز المساءلة والأداء في المنظمة. وقد وضعت شعبتا المراجعة الداخلية الأولى والثانية للحسابات منهجية لتحديد أفضل الممارسات ووضع إجراءات مراجعة لتقييم المخاطر. وقد عمل الاستخدام المتزايد لمراجعي الحسابات المقيمين في بعثات حفظ السلام وفي أنشطة الأمم المتحدة الميدانية الأخرى على زيادة تعزيز فعالية الشعبتين في مراجعة الحسابات. وهناك إحساس من جانب الجهات المستعينة بأن هذه الطريقة قد شجعت على إشاعة روح الفريق اللازمة للتوصل بشكل جماعي إلى كيفية تقييم مجالات الأداء التي لم يوضع لها في الماضي نموذج تقاس إليه على نحو جماعي. ومن المبادرات الرئيسية قاعدة البيانات الخاصة بملفات جهات التعامل التي تيسر إجراء مقارنات أفقية للمخاطر بين الإدارات وتسمح بتقييم أفضل لأولويات المراجعة من أجل التخطيط. ويجري حاليا تنفيذ نظام ورقة العمل الإلكترونية بمساعدة الحاسوب لإجراء عمليات المراجعة للشعبتين آليا وتنظيمها ومواءمتها.

١١٢- وخلال السنوات الخمس الماضية، زادت شعبتا المراجعة الداخلية للحسابات حوارهما مع الدول الأعضاء من خلال نشر تقارير مراجعة الحسابات والإحاطات المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء والتي استقبلت استقبالا حسنا. وتشمل هذه إحاطة إعلامية جرت مؤخرا من قبل رئيس مراجعي الحسابات المقيمين لبعثات حفظ السلام الرئيسية أوجز فيها نتائج عمليات تقييم مخاطر البعثة ومجالات المراجعة ذات الأولوية والملاح الرئيسية لعمليات المراجعة الأساسية والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها البعثات. وقد تولت الشعبتان أيضا دورا قياديا في مؤتمرات ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومنتدى خدمات المراجعة الداخلية للحسابات

في الأمم المتحدة، بغرض تعزيز التعاون والتنسيق بين مراجعي حسابات منظومة الأمم المتحدة وتبادل الممارسات الرائدة في مجال مراجعة الحسابات واعتماد معايير ونهج ومنهجيات مشتركة. ومواطن قوة الشعبتين هي التخطيط المتطور لمراجعة الحسابات؛ والمديرون والموظفون الأكفاء والبارعون والمتفانون؛ والإدارات المتعاملة الملتزمة. وتهدف الشعبتان إلى تكثيف متابعتهم للتوصيات الهامة؛ وزيادة تنقيح نهجهما المتعلقة بتقييم المخاطر؛ وتعجيل إصدار تقارير المراجعة؛ وتحديد سبل إضافية لتحقيق الوفورات في التكاليف واستردادها.

١١٣- ووفقا للدراسات الاستقصائية التي أجرتها الشعبتان، فإن أغلبية الإدارات المتعاملة راضية بشكل عام عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات وقد استطاعت أن تستفيد من نتائج المراجعة في تحسين عملياتها. وقد كشفت الدراسات الاستقصائية مع ذلك عن الحاجة إلى إيضاح الأدوار والمهام المميزة لهيئات الرقابة الثلاث - مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات - إذ قد يرهق كاهل الإدارات المتعاملة عبء مهام الرقابة المختلفة خلال الفترة نفسها. وذكرت الإدارات أيضا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي أن يحسن اتصالاته ويعزز علاقاته مع الجهات التي يتعامل معها واقترحت زيادة مشاورات الإدارات عندما يعد المكتب خطط المراجعة التي يقوم بها ويضع اللمسات النهائية عليها ويصدر تقاريره إلى الجمعية العامة. وأكد كثير من العملاء على أهمية الحوار المتواصل لتحسين علاقات الرقابة ككل. كما أبدت الإدارات التي يتعامل معها قلقها إزاء النظام الحالي الذي يستخدمه المكتب لمتابعة تنفيذ التوصيات وقد وصفته إحدى هذه الجهات بأنه "عملية غير ودية"، واقترحت أن ينفذ المكتب قاعدة بيانات تفاعلية تسمح للعملاء بتحديث إجراءات التنفيذ الخاصة بهم عندما تحدث. واقترحت هذه الجهات أيضا أن يقدم المكتب المزيد من التدريب لموظفيهم في المسائل المالية والضوابط الإدارية والمساءلة.

١١٤- وتجري الشعبتان بانتظام دراسات استقصائية عن مدى رضا الجهات التي تتعاملان معها عن عملية المراجعة وتلتزم معلومات الرجوع عن كل تقرير مراجعة. ومتوسط التقدير العام لتقديرات الاستقصاء عن الاتصالات المتعلقة بالمراجعة يتراوح ما بين جيد وممتاز. وتقدم جهات التعامل أيضا مقترحات لزيادة التحسين بما في ذلك الحرص على إصدار تقارير المراجعة في الوقت المناسب وأن يوفر المكتب وقتا إضافيا للإدارات التي يتعامل معها لاستعراض التنقيحات التي أجريت بناء على تعليقاتهم.

### شعبة الرصد والتقييم والمشورة

١١٥- تقدم شعبة الرصد والتقييم والمشورة طائفة عريضة من الخدمات التكميلية ساهمت في إدخال تحسينات على تصميم برامج الأمانة العامة وتنفيذها وأثرها. ويقوم قسم التعلم

والتقييم الذاتي الجديد بتنسيق تدريب داخلي فني لموظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأتاح موارد تدريبية إلكترونية للإدارات والمكاتب التي يتعامل معها. ويقدم القسم أيضا الدعم إلى أنشطة التعلم الذاتي في جميع أنحاء الأمانة العامة. ومن بين إنجازات الشعبة البارزة تقرير أداء البرامج المحسن لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الذي يتسم بتوجه أكبر نحو النتائج ويكونه أكثر تفصيلا وارتكازا على الأدلة الداعمة من التقارير السابقة. وقد أدى التدريب المكثف والتوجيه والدعم المقدم من جانب الشعبة إلى مديري الأمانة العامة خلال فترة السنتين الماضية إلى تقديم تقارير أداء للبرامج أكثر شولا وأحسن توقيتا. وقد أُعطي التدريب تقدير جيد جدا في المتوسط من جانب ٥٦٥ موظفا شاركوا فيه. وبالإضافة إلى ذلك، كان تقييم الغالبية العظمى من الإدارات العميلة (٨٦ في المائة) بأن خدمات المشورة الإدارية قد فاقت توقعاتها من حيث الجودة والقيمة. وبناء على طلب نائب الأمين العام، دعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية فريقا عاملا إلى وضع مقترحات وخطة عمل لتعزيز أعمال الرصد والتغيير في الأمانة العامة.

١١٦- وأشارت معلومات الرجوع المستقاة من مناقشات أفرقة المداولات المركزة إلى أنه بالرغم من أن عمليات التقييم المتعمقة قيمة بشكل عام إلا أن الشعبة يمكن أن تجعل منتجاتها التقييمية مركزة بدرجة أكبر على المسائل الاستراتيجية ذات الأهمية لمديري الأمانة العامة. واقترحت جهات التعامل أيضا أن تواصل الشعبة تشجيع الشراكات مع التعاملين معها وأن تعزز نشاط المشورة الإدارية وأن تقوي توجيهها فيما يتعلق بالتقييم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح ممثلو الإدارات زيادة التفاعل فيما يتعلق بالتوصيات والتحسينات المستمرة التي تدخل على نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق.

### شعبة التحقيقات

١١٧- ما فتئت شعبة التحقيقات منذ عام ١٩٩٤، تاريخ إنشاء مهمة التحقيق المستقل في إطار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تتطور نحو كيان احترافي على درجة عالية من القدرة، يحقق في ادعاءات سوء سلوك الموظفين واستغلال السلطة ودفع الرشاوى واختلاس الأموال وتبديد موارد المنظمة وسوء إدارتها. ويزداد حجم القضايا كل سنة مع ازدياد شهرة المكتب والنتائج التي يحققها، ويشعر المزيد من الموظفين بالجرأة على تقديم بلاغات.

١١٨- وكخطوة استباقية، دخلت شعبة التحقيقات في شراكة مع الوكالات الاحترافية وسلطات إنفاذ القانون مثل مكتب اللجنة الأوروبية لمكافحة الغش وإدارة التحقيقات الجنائية التابعة لشرطة كينيا. وقد بادرت الشعبة أيضا بتشكيل أفرقة عمل خاصة مكونة من مهنيين مهرة من حكومات وطنية وهيئات تحقيق أخرى وطورها. وعلى سبيل المثال، تفود شعبة

التحقيقات فرقة عمل للتحقيقات في كوسوفو، يشارك فيها محققون من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ومكلفة بالتحقيق في الغش والفساد الذي يحيط ببعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والمؤسسات العامة أو أي مؤسسة أخرى تعمل بأموال من ميزانية كوسوفو الموحدة.

١١٩- قدمت الإدارات المتعاملة في جنيف ونيروبي وفيينا بصورة عامة معلومات رجع إيجابية عن خدمات التحقيق التي تلقتها، مؤكدة على أن التدريب الأمني الأساسي الذي قدمته الشعبة كان قيماً للغاية بالنسبة للمديرين. ومع ذلك، أشار ممثل إحدى الإدارات إلى أن عملية التحقيق طويلة أكثر من اللازم، بالرغم من اعترافه بالطلبات الكثيرة الواقعة على عاتق عدد صغير من الموظفين. وذكر آخرون أن المحققين ينبغي أن يكونوا موجودين في مراكز عملهم بصورة دائمة إذ سيكون لذلك أثر رادع. وطرح ممثلو الصناديق والبرامج مسألة التكاليف المطلوبة لخدمات التحقيق قائلين إن عدم قدرتهم على التنبؤ بالمبالغ يخلق لهم مشاكل في الميزانية. وأوضحت معلومات الرجوع بصفة عامة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي أن يقدم المزيد من المعلومات عن التحقيقات وعن المكتب بصورة عامة.

## جيم - المخاطر

١٢٠- تخفيف المخاطر جزء من الاستراتيجية العامة التي ينتهجها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للرقابة الداخلية وتهدف إلى مساعدة المنظمة على معالجة تلك المخاطر التي قد تهدد مهمة المنظمة ومواردها وسمعتها. ويساعد اتباع أسلوب للنظر في تخطيط المهام يقوم على المخاطر مكتب خدمات الرقابة الداخلية على استخدام موارده المحدودة في تلك العمليات والأنشطة المعرضة للخطر الشديد. وداخلياً، يساعد هذا الأسلوب مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تحديد الثغرات والمجالات غير الواضحة التي يمكن أن تمنع المكتب من تنفيذ الرقابة بكفاءة وفعالية. وعلى سبيل المثال، يشكل انعدام التغطية الشاملة للتقييم وعدم الاستعراض الكاف لتوصيات التقييم واستخدامها من جانب الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء مخاطرة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاية الموارد المتاحة للرصد والتقييم في الأمانة العامة يؤثر سلباً على قدرة المكتب على تقديم خدمات الرصد والتقييم.

١٢١- تمثل المتأخرات المتراكمة من القضايا في شعبة التحقيقات أيضاً مخاطر فيما يتعلق بقدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقديم خدمات تحقيق تتسم بالاقتدار المهني على نحو كاف للمنظمة. فطبيعة الكثير من الأعمال التي تتصف برد الفعل، على خلاف الشعب الأخرى، لا تسمح للشعبة بوضع برنامج عملها للسنة بل يتطلب منها أن تستجيب لمسائل عاجلة ومعقدة بعدد محدود من المحققين. وقبل عدة سنوات، في محاولة للتصدي لهذه

المخاطر، بدأت الشعبة في إجراء نظام شامل لترتيب القضايا الواردة حسب الأولوية من أجل التعامل مع العدد المتنامي من التقارير الواردة وتعقدها. ومع ذلك، أكدت الحاجة للتحقيق الفوري في قضايا خطيرة، مثل القضايا الأخيرة المتعلقة بتهريب اللاجئين واستغلالهم جنسياً، المخاطر المتأصلة في تحميل الموارد فوق طاقتها بالنسبة للتحقيق في قضايا يمكن أن تؤثر سلباً على سمعة الأمم المتحدة على مستوى العالم. وقد ساعد التعاون مع الوكالات الأخرى والدول الأعضاء في أفرقة العمل التي أنشأها المكتب في الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة الموارد المحدودة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الشعبة فريقاً عاملاً يشمل ممثلين من الوكالات الأخرى لبحث المسائل المرتبطة بالتنبيه إلى وقوع مخاطر ووضع مشروع سياسات لتوضيح المسؤوليات التي سينقحها الفريق العامل.

١٢٢- ويمكن أن تشكل الازدواجية والتداخل في تغطية الرقابة أيضاً مخاطر للمنظمة فيما يتعلق بتبديد الموارد. وقد بين الاستعراض أن التعاون الوثيق بين هيئات الرقابة الثلاث أمر ضروري وخاصة فيما يتعلق بالدراسات المتعددة وعمليات الاستعراض التي تطلبها الجمعية العامة حتى يكون لديها نهجاً تكاملياً وتتجنب عدم الكفاءة. ويتعاون مكتب الرقابة الداخلية حالياً مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة لاتباع نهج موحد قائم على تقييم المخاطر لتحديد المسائل الشاملة لعدة جوانب واستعراض المجالات الأساسية للمشاريع المنسقة. ويتعاون المكتب أيضاً مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن المقترحات الرامية إلى تعزيز ورصد هذه البرامج وتقييمها، بناءً على طلب الجمعية العامة<sup>(٣٠)</sup>.

## دال - التحديات والفرص

١٢٣- قد تكون أهم ما توصل إليه الاستعراض هي القيمة التي تضعها الإدارات التي يتعامل معها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للحوار المتواصل مع المكتب وللعمل الجماعي البناء في السعي المشترك لتحقيق الإدارة الجيدة للمنظمة. وذكرت معظم الإدارات التي خضعت للدراسة الاستقصائية أن هذه العلاقة كانت أهم جانب من جوانب عمل الرقابة الداخلية بتقديم قيمة حقيقية للأمانة العامة. ويمثل اغتنام هذه الفرصة بالتركيز على عمل الرقابة لمعالجة احتياجات مديري البرامج بصورة أفضل تحدياً كبيراً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٢٤- وفيما يتعلق بالتقرير نصف السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدم إلى الأمين العام، فإن التحدي هنا هو تطوير مطلب الإبلاغ الداخلي هذا ليكون آلية فعالة ومفيدة تغذي عمليات الإدارة التنفيذية بأهم المعلومات الرقابية. وثمة فرصة لتعزيز تنسيق تقارير الرقابة وتوصياتها في المنظمة وفقاً لأفضل الممارسات في منظمات القطاع العام. ومن شأن

آلية تنسيق من هذا القبيل أن تزود الأمين العام بنظرة شاملة على مدى كفاية نظم المراقبة الداخلية وتعزيز مستوى المساءلة في المنظمة.

١٢٥- وتشير المعلومات والتعليقات الواردة من الإدارات التي يتعامل معها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الاقتدار المهني للمكتب وموضوعيته أعطى المكتب ميزة تنافسية كهيئة رقابة داخلية. فقد تغيرت صورة المكتب خلال السنوات حسبما أوضح للعملاء. فقد كان ينظر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتشكك وكان الظن أنه "الشرطة السرية" للمنظمة. على أنه في السنوات الأخيرة، أصبح ينظر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية كشريك وإلى الرقابة كمهمة مكتملة لمهمة الإدارة. ويرى المتعاملون معه دور "عامل التغيير" في المكتب مفيدا في مجالات مثل الإدارة التي تركز إلى النتائج وتعزيز النزاهة والمساءلة. وأشار بعض ممثلي الإدارات المتعاملة بأن صفات القيادة في أي منظمة خليقة بأن تكون المحرك الرئيسي للتغيير من أجل توحيد الثقافات المختلفة وجهود التغيير. ومن الأمثلة الناجحة في هذا الصدد، مبادرة النزاهة في المنظمة، التي بدأها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز النزاهة كقيمة أساسية في المنظمة، وتولاها من بعده مكتب نائب الأمين العام.

## هاء - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

١٢٦- في أثناء الاستعراض، حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من الدروس المستفادة التي تهدف إلى تحسين إدارته الداخلية. ومن بين الدروس المستفادة الهامة ما يلي:

(أ) الحاجة إلى زيادة التشاور والتفاعل مع الإدارات التي يتعامل معها بشأن التخطيط لمهام الرقابة لضمان الوفاء باحتياجات هذه الإدارات ولتجنب الإفراط بتحميل الجدول الزمني بأكثر مما ينبغي واحتمالات النتائج المتضاربة؛

(ب) ينبغي تعزيز مواد الاتصالات والإعلام المتعلقة بأنشطة الرقابة الداخلية؛

(ج) ينبغي تعزيز التعاون والتآزر فيما بين مهام الرقابة المتعلقة بالرصد والتفتيش والتقييم والمشورة الإدارية؛

(د) ينبغي توفير فرص أفضل لتطوير الموظفين مثل تبادل التدريب الداخلي مع مؤسسات الرقابة الأخرى؛ تهيئة معارف ومهارات متخصصة وفقا للمعايير المهنية والحفاظ عليها؛ والتناوب في المهام داخل المكتب.

١٢٧- وتمت الاستفادة من دروس أخرى من عمليات مراجعة حسابات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة، التي توصي، في جملة

أمور، بالحاجة إلى إدخال تحسينات على نظم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتخطيط والتدريب؛ وتوثيق الأدلة المستمدة من المراجعة؛ وقدرات مراجعة تكنولوجيا ونظم المعلومات في المكتب. واستجابة لذلك، اعتمد مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجه القائم على المخاطر في التخطيط الاستراتيجي ومبادرة ورقة العمل الإلكترونية وزيادة التركيز على التدريب واحتياجات تطوير الموظفين. وعلاوة على ذلك، لا يزال المكتب يعمل بالتعاون الوثيق مع المجلس لتعزيز قدرات المراجعة للحسابات في تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات.

١٢٨- وكشف بحث أولي عن معايير أفضل ممارسات الإدارة في المؤسسات العامة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يحمي في المقدمة في ثلاثة مجالات من أربعة تم بحثها هي مدونات قواعد السلوك وتقديم التقارير وإدارة المخاطر<sup>(٣١)</sup> وتمت تركية لجان المراجعة الداخلية للحسابات أو لجان الرقابة بوصفها أفضل الممارسات المعتادة في كثير من هيئات القطاع العام في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا توجد لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة آلية محددة لتنسيق متابعة تقارير وتوصيات الرقابة داخليا.

## واو - الاستنتاجات والخطوات القادمة المقترحة

١٢٩- يخلص الاستعراض إلى أن ولاية الجمعية العامة التي أنشئ بموجبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ١٩٩٤ توفر على نحو مناسب الأساس لاستقلال المكتب وقد خدمت المنظمة جيدا في السنوات العشرة الماضية كإطار فريد وفعال لمساعدة الأمين العام على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدم المقترحات المحددة التالية التي تهدف إلى تعزيز كفاءته وفعالته وبالتالي يساعد المنظمة في معالجة الفرص والمخاطر التي تواجهها:

(أ) ينبغي أن تولي المنظمة اعتبارا لضممان استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية تمشيا مع ولاية المكتب واتساقا مع مبادئ الإدارة الجيدة عن طريق تفويض المكتب في سلطة اقتراح وإدارة موارده المالية والبشرية، على نحو مماثل لتفويض الصناديق والبرامج في السلطة؛

(ب) ينبغي أن يعزز مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراءات الإبلاغ الداخلي إلى الأمين العام حسبما توخت ولاية الجمعية العامة المتعلقة بالتقرير نصف السنوي المطلوب. وينبغي إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى في المنظمة لتغذية أجهزة الإدارة العليا بنتائج الرقابة والمعلومات الأخرى بصورة فعالة؛



(ج) وينبغي أن يضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالتعاون مع الإدارات والمكاتب العميلة، آلية إبلاغ تفاعلية للجهات التي يتعامل معها لتحديث وضع الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات؛

(د) ينبغي أن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية توسيع الشراكة والحوار مع الإدارات والمكاتب العميلة وأن يكفل عملية متابعة تنفيذ توصياته بشكل أفضل من حيث التوقيت؛

(هـ) وينبغي أن يعزز المكتب استراتيجية الإعلام والاتصالات الخاصة به، ووضع برنامج توعية شامل لإطلاع جميع أصحاب المصلحة بولايتيه ومهمته وأنشطته؛

(و) وينبغي أن يضع المكتب، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، برنامج تعلم بشأن الرقابة لموظفي ومديري الأمم المتحدة، يتكون من تدريب على التحقيقات الأساسية، والإدارة والمساءلة في المجالات المالية؛ والتقييم والرصد وتعميق الوعي بالمخاطر؛

(ز) ينبغي أن يدخل المكتب تحسينا أيضا على نوعية عرض تقاريره الخاصة بالرقابة، بتجربة صيغ مختلفة لتيسير حوار مع الإدارات التي يتعامل معها والدول الأعضاء؛

(ح) ينبغي أن يضع المكتب، بالتشاور مع الإدارات والمكاتب ووحدات التحقيق الأخرى، سياسة بشأن دور مديري البرامج في أنشطة التحقيق لبيان الإجراءات المتعلقة بتصنيف القضايا ومتابعتها بعد ذلك<sup>(٣٢)</sup>. ويهدف هذا إلى زيادة ترشيد حجم القضايا التي يتعين أن تحقق فيها شعبة التحقيقات؛

(ط) ينبغي أن يكمل المكتب أنشطة تقييم المخاطر المستمرة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات وأن ينفذ استراتيجية مراجعة شاملة لضمان تغطية هذه المجالات.

#### الحواشي

(١) للحصول على وصف للمعايير التي وضعت للتوصيات الجوهرية، انظر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ (A/57/451)، الفقرة ٦.

(٢) وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، يقدم إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقاريره بشأن حالة تنفيذ التوصيات مرة كل ستة أشهر. وقد أعد تقرير منفصل عن فترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بينما يغطي التقرير الحالي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٣) هذا الشكل قابل للتعديل.

(٤) تشمل الوفورات الفعلية المبالغ المتأنية من تنفيذ التوصيات الصادرة في هذه الفترة والفترات السابقة.

(٥) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٦) انظر A/58/342.

(٧) انظر A/58/294.

(٨) البند ١-٢ (ز) من النظام الإداري للموظفين: "لا يستخدم الموظفون مناصبهم أو المعرفة التي يكتسبونها من خلال اضطلاعهم بمهامهم الرسمية لتحقيق كسب شخصي ما لي أو غيره أو لتحقيق كسب شخصي لأي طرف ثالث بما في ذلك الأسرة والأصدقاء والمفضلون لديهم".

(٩) انظر A/58/746.

(١٠) انظر A/58/704.

(١١) التقرير إلى الجمعية العامة بشأن متابعة مراجعة التعيينات في البعثات الميدانية.

(١٢) انظر A/58/613؛ انظر أيضا A/58/364، الفقرة ٤٥.

(١٣) هدف النشر الاحتياطي الاستراتيجي تزويد الأمم المتحدة بالقدرة على أن تنشر بسرعة بعثة معقدة لحفظ السلام في غضون ما بين ٣٠ إلى ٩٠ يوما بعد اعتماد مجلس الأمن قرارا تنشأ بموجبه.

(١٤) انظر تقرير التحقيقات قضية بطاقة الهوية رقم ٠٤/٠٠٧٢ (http://www.un.org/Depts/oios/reports/bb\_report.pdf).

(١٥) انظر A/58/592 و Corr.1.

(١٦) انظر A/58/211.

(١٧) مطالبات "واو ٣" هي من غير المطالبات البيئية التي تقدمها حكومة الكويت للتعويض على الخسائر المتكبدة في حرب الخليج الفارسي.

(١٨) انظر A/59/79.

(١٩) موجز في A/58/785.

(٢٠) A/59/69.

(٢١) استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ بء، الفرع ثانيا - بء، الفقرة ٨.

(٢٢) انظر E/AC.51/2004/4.

(٢٣) استجابة لطلب تقدمت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين، (انظر E/AC.51/2004/2، الفقرة ١).

(٢٤) انظر E/AC.51/2004/3.

(٢٥) انظر E/AC.51/2004/5.

(٢٦) انظر A/51/306.

(٢٧) انظر A/58/677.

(٢٨) تقرر أن تقيم وتستعرض في دورتها التاسعة والخمسين المهام وإجراءات تقديم التقارير وأية مسألة أخرى تراها ملائمة، وأن تدرج لهذا الغرض، في جدول أعمالها المؤقت لتلك الدورة بنداً معنوناً "استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء و ٢٤٤/٥٤".

(٢٩) انظر المرفق الرابع.

(٣٠) انظر الفقرة ٢١ من القرار ٢٦٩/٥٨.

(٣١) تضمن البحث دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي بعنوان "أفضل الممارسات في آليات الرقابة" (WFP/EB.3/2003/5-D/1).

(٣٢) انظر A/58/708، الفقرة ٣٠.

## المرفق الأول

## مقتضيات التبليغ الصادر بها تكليف

حددت في الوثائق التالية فئات المعلومات التي يتعين إدراجها في التقارير السنوية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية:

(أ) الفقرة ٢٨ من نشرة الأمين العام ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر

:١٩٩٤

١' وصف للمشاكل الهامة والتجاوزات وأوجه القصور الرئيسية وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة (انظر الفرع الثاني أعلاه)؛

٢' التوصيات التي لم يوافق عليها الأمين العام (واردة في الفرع الثاني أعلاه)؛

٣' توصيات وردت في تقارير سابقة ولم تكتمل بشأنها الإجراءات التصحيحية (انظر المرفق الثاني أدناه)؛

٤' الأسباب التي تدعو الإدارة إلى إجراء تنقيحات لقرار اتخذ في فترة سابقة (لا توجد)؛

٥' التوصيات التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو رفض تقديم المعلومات أو المساعدة المطلوبة بشأنها (واردة في الفرع الثاني أعلاه)؛

٦' قيمة الوفورات في التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

(ب) قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١:

١' المعلومات المتعلقة بمعدل تنفيذ التوصيات الصادرة في الفترات الثلاث السابقة المشمولة بتقارير (انظر الفقرات ٤ إلى ٦ أعلاه)؛

٢' المعلومات المتعلقة بتأثير إعادة تنظيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أعماله (A/57/451؛ A/58/364؛ الفقرة ١١٠ أعلاه)؛

٣' تقارير منفصلة تعالج كلا من التوصيات التي تم تنفيذها والتي هي في طور التنفيذ والتي لم يشرع في تنفيذها، مع بيان أسباب عدم التنفيذ (انظر الفقرات ٤ إلى ٦ أعلاه؛ الفرع الثاني أعلاه؛ المرفق الثاني أدناه).

## المرفق الثاني

## التوصيات الجوهرية التي لم تكتمل الإجراءات التصحيحية المتعلقة بها

في الفقرة ٢٨ (د) من نشرة الأمين العام ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، طُلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يحدد في تقريره السنوي التوصيات الجوهرية التي سبق أن أبديت والتي لم تكتمل الإجراءات التصحيحية المتعلقة بها. ويبين الجدول الوارد أدناه كافة التوصيات الحاسمة التي صدرت قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ والتي لم تكتمل عملية تنفيذها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ألف - التوصيات الصادرة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الجهة المتعامل معها	عنوان الوثيقة	الصادرة	التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات الجارية تنفيذها	عدد التوصيات التي اكتمل تنفيذها
إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	تقرير عن التفتيش المتعلق بتوحيد خدمات الدعم الفني	١٠	صفر	٣	٧
إدارة عمليات حفظ السلام	سياسات وإجراءات تعيين الموظفين المدنيين الدوليين في الإدارة	١٤	صفر	١	١٣
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	مراجعة حسابات المركز دون الإقليمي للتنمية في شرق أفريقيا، كينيا	٤	صفر	٢	٢
مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة	تقرير عن التفتيش المتعلق بالإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية في المكتب	١٤	صفر	٥	٩
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مراجعة حسابات المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية	١	صفر	١	صفر
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	مراجعة الحسابات المتعلقة باستخدام الفئة الثانية من الموظفين المقدمين دون مقابل	٥	صفر	١	٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مراجعة الحسابات المتعلقة بالنفقات الزائدة في مشاريع الوكالة الداعمة للتنمية الدولية	٤	صفر	١	٣
	العمليات في شمال غرب الصومال	٢	١	صفر	١
	كشوف المرتبات	٣	صفر	١	٢
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	مراجعة حسابات وحدة العمليات التجارية	٦	صفر	٦	صفر
المجموع		٦٣	١	٢١	٤١

باء - التوصيات الصادرة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

عدد التوصيات				عنوان الوثيقة	الجهة المتعامل معها
التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات التي يجري تنفيذها	التوصيات التي اكتمل تنفيذها	الصادرة		
٢١	٣	صفر	٢٤	التفتيش المتعلق بالإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية	إدارة شؤون نزع السلاح
٩	٥	صفر	١٤	استعراض ما بعد التنفيذ لنظام المعلومات الإدارية المتكامل	إدارة الشؤون الإدارية
٩	١	صفر	١٠	حيازة تكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الصيانة ذات الصلة	مكتب خدمات الدعم المركزي
صفر	١	صفر	١	تقييم متعمق للمساعدة الانتخابية	إدارة الشؤون السياسية
٣	١	صفر	٤	تقرير بعثة التقييم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن قوة الشرطة الدولية ومسألة الاتجار	إدارة عمليات حفظ السلام
١٥	٦	صفر	٢١	مراجعة حسابات وحدتي إدارة المشتريات والموجودات/المخزونات التابعة لقسم الخدمات العامة	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢	٧	صفر	٩	- مراجعة حسابات تكاليف السفر والشحن والنقل في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣	١	صفر	٤	- مراجعة حسابات وحدة السفر والشحن والنقل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
٨	١١	صفر	١٩	التفتيش المتعلق بالإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية	
١٦	١	صفر	١٧	مراجعة حسابات المشتريات	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
صفر	١	صفر	١	تعزيز الدور المتمثل في تقييم الاستنتاجات لدى تصميم البرامج وإنجازها ووضع التوجيهات المتعلقة بالسياسات	مكتب خدمات الرقابة الداخلية
١٨	٤	صفر	٢٢	تقييم متعمق للشؤون القانونية	مكتب الشؤون القانونية
٥	١	صفر	٦	مراجعة حسابات شعبة اتفاقيات البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٢	١	صفر	٣	مراجعة حسابات تكاليف دعم البرامج	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٦	١	صفر	٧	برنامج إصلاح المستوطنات في شمال العراق	
٢	صفر	١	٣	العمليات في أوغندا	مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عدد التوصيات				عنوان الوثيقة	الجهة المتعامل معها
التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات التي يجري تنفيذها	التوصيات التي اكتمل تنفيذها	الصادرة		
صفر	١	١	٢	العمليات في مصر	مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة
١	صفر	٧	٨	العمليات في الاتحاد الروسي	
صفر	١	١	٢	العمليات في السودان	
١	١	٨	١٠	المكتب القطري في بيرو	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
صفر	٥	١٥	٢٠	مراجعة حسابات قسم العقود والمشتريات	
صفر	٨	صفر	٨	مراجعة حسابات وحدة حقبة البريد والمحفوظات	
١	صفر	٣	٤	التفتيش المتعلق بممارسات الإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية	منظمة الصحة العالمية
صفر	١	صفر	١	الأخطاء المدعى ارتكابها أثناء تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	
١٧٦	٦٥	٤	٢٤٥	المجموع	

**جيم - التوصيات الصادرة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣**

عدد التوصيات				عنوان الوثيقة	الجهة المتعامل معها
التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات التي يجري تنفيذها	التوصيات التي اكتمل تنفيذها	الصادرة		
صفر	٣	٢٦	٢٩	مراجعة شاملة لحسابات البرنامج الفرعي ٨: الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
صفر	٣	٣	٦	ضوابط تسجيل وتجهيز المعاملات المتصلة بحافظة استثمارات المنظمة	إدارة الشؤون الإدارية
١	صفر	صفر	١	دخول المواقع التي تتضمن مواد عن الوباء الجنسي بالأطفال بواسطة الحواسيب الخاصة بالعاملين في الأمم المتحدة	إدارة الشؤون الإدارية - مكتب خدمات الدعم المركزي
صفر	٥	١	٦	مراجعة الحسابات المتعلقة بضوابط تصاريح المرور الخاصة بالأمم المتحدة في جنيف وفيينا	
صفر	٦	١٥	٢١	مراجعة الحسابات المتعلقة بعقد بيتروتشيلي	

عدد التوصيات				عنوان الوثيقة	الجهة المتعامل معها
التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات الجارية تنفيذها	التوصيات التي اكتمل تنفيذها	الصادرة		
١١	٩	٢	١١	احتمال قيام تمييز على أساس الجنسية والعرق ونوع الجنس والدين واللغة لدى التوظيف والترقية والتنسيب	إدارة الشؤون الإدارية - مكتب إدارة الموارد البشرية
٢٣	٤	١٩	٢٣	استعراض هيكل مراكز الأمم المتحدة للإعلام والعمليات التي تضطلع بها	إدارة شؤون الإعلام
١	١	صفر	١	مراجعة حسابات مديرية الإسكان والممتلكات	إدارة عمليات حفظ السلام
٤	١	٣	٤	قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (تقرير مراجعة الحسابات)	
٤	٣	١	٤	العمليات العسكرية التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	
١	١	صفر	١	الادعاءات المتعلقة بإنتاج أشرطة فيديو إباحية	
٣	صفر	٢	٣	الادعاءات المتعلقة بإساءة استعمال ممتلكات الأمم المتحدة	
٦	٢	٤	٦	مراجعة الحسابات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٤	٢	١٢	١٤	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٠	٥	٥	١٠	مراجعة الحسابات المتعلقة بصندوق النقدية للعمليات الخاصة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
٩	٤	٥	٩	مراجعة حسابات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إندونيسيا	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
٨	٤	٤	٨	مراجعة الحسابات المتعلقة بالمنشورات	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٥	١٤	١	١٥	مراجعة الحسابات المتعلقة بالمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة	
١٠	٢	٨	١٠	مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
٢	١	١	٢	الادعاءات الموجهة ضد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في لاو	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١١	٤	٧	١١	مراجعة الحسابات المتعلقة بالمنشورات	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٢	١	١	٢	مراجعة حسابات مديرية الإسكان والممتلكات	
١	١	صفر	١	مراجعة حسابات برنامج إصلاح المستوطنات في شمال العراق	
١٧	٦	١١	١٧	استعراض أجرته الإدارة	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

عدد التوصيات				عنوان الوثيقة	الجهة المتعامل معها
التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها	التوصيات التي يجري تنفيذها	التوصيات التي اكتمل تنفيذها	الصادرة		
٣	١	صفر	٢	العمليات في فنزويلا وإكوادور وبنما	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
٧	صفر	٢	٥	العمليات في رواندا	
٤	صفر	١	٣	العمليات في كوسوفو	
٣	صفر	١	٢	العمليات في جمهورية إيران الإسلامية	
٣	صفر	١	٢	العمليات في غينيا	
٢	١	١	صفر	العمليات في بوروندي	
١	صفر	١	صفر	العمليات في يوغوسلافيا السابقة	
١	١	صفر	صفر	العمليات في جيبوتي	
٤	١	١	٢	إعانات الإيجار	
٧	صفر	٤	٣	الاستشاريون	
٦	١	٣	٢	منح التعليم	
٥	١	صفر	٤	الممارسات المعتمدة في الميزانية	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
١٥	٢	٤	٩	مراجعة حسابات دائرة إدارة الاستثمارات	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة - دائرة إدارة الاستثمارات
١٨	صفر	١	١٧	المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة
١١	صفر	٣	٨	المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية	
٨	صفر	٤	٤	مراجعة حسابات شعبة خدمات المؤتمرات	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
٧	صفر	٧	صفر	مراجعة حسابات إدارة المرافق	
١٠	صفر	٦	٤	مراجعة حسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات	
٤	صفر	٢	٢	مراجعة حسابات قسم الطباعة	
١٦	صفر	٩	٧	مراجعة حسابات قسم إدارة شؤون الموظفين	
١	١	صفر	صفر	المخالفات المدعى بحدوثها في المشتريات	
٣٦٠	١١	١٣٤	٢١٥	المجموع	



## المرفق الثالث

تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ -  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

## ألف - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة

- ١ - استعراض الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في عمليات الأمم المتحدة وإجراءاتها الإدارية (A/58/211، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣)
- ٢ - مراجعة أداء لجنة المقر المعنية بالعقود (A/58/294، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤)
- ٣ - خطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/58/342، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)
- ٤ - التحقيق في قيام موظف أقدم في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحويل مبلغ ٤,٣ ملايين دولار عن طريق الاحتيال (A/58/592 and Corr.1، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)
- ٥ - إدارة الصناديق الاستثمارية لحفظ السلام (A/58/613، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)
- ٦ - استعراض مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لكل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة (A/58/677، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)
- ٧ - مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام (A/58/704، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤)
- ٨ - تعزيز مهام الرقابة في الأمم المتحدة (A/58/708، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤)
- ٩ - تقييم أثر عملية إعادة التنظيم الهيكلي التي أجريت مؤخرا في إدارة عمليات حفظ السلام (A/58/746، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- ١٠ - مراجعة حسابات اللجان الإقليمية (A/58/785، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤)
- ١١ - الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)
- ١٢ - تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤)

## باء - التقارير المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق

- ١ - مواصلة تطوير مواضيع للتقييم المواضيعي التجريبي (E/AC.51/2004/2، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- ٢ - التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية (E/AC.51/2004/3، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- ٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة (E/AC.51/2004/4، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- ٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان (E/AC.51/2004/5 و Corr.1، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

## جيم - تقارير الرقابة المقدمة إلى الإدارة

### مراجعة الحسابات

- |                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                         |
|----------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (٢) | تجهيز مدفوعات الفواتير المؤقتة والنهائية الخاصة بعقود البناء في برنامج إصلاح المستوطنات؛ إدارة أصول برنامج إصلاح المستوطنات                                                                                                                             |
| إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١)            | عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية                                                                                                                                                                                                                      |
| إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (١)           | المساعدة المؤقتة لخدمة الاجتماعات                                                                                                                                                                                                                       |
| إدارة الشؤون الإدارية (٥)                          | هيكل وعمليات شعبة الخدمات الطبية؛ عمليات الهاتف الخليوي في المقر؛ عقود متعهدي شحن البضائع؛ الطلبات الحالية المتعلقة بالمقترحات، والشروط العامة، ومشاريع العقود والإجراءات المعمول بها في كافة أوجه عقود البناء؛ الضوابط المختارة لحسابات الدفع في المقر |
| إدارة الشؤون السياسية (١)                          | خدمات الدعم التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية على الصعيد الميداني                                                                                                                                                                                       |

إدارة عمليات حفظ السلام (٣)	عقود نظم لتوفير أيد عاملة هندسية لبعثات حفظ السلام؛ قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد: تكوين المخزون الاستراتيجي؛ تصفية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١)	هيكل البرنامج وإدارة الشؤون
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١)	مراجعة شاملة للحسابات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (١)	مراجعة شاملة للحسابات
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٧)	إدارة النقد؛ بدل الإقامة المخصص للبعثة؛ الإدارة المالية؛ التكاليف التشغيلية؛ المعدات المملوكة للوحدات؛ عقد إدارة الحصص؛ المتابعة التي يجريها قسم النقل؛ المشتريات ذات الأثر الرجعي
مكتب برنامج العراق	التخطيط المتعلق بتصفية برنامج إصلاح المستوطنات التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك	مكتب الاتصال للجان الإقليمية في نيويورك
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (٥)	نشر المراقبين العسكريين؛ نشر ضباط الشرطة المدنية؛ إدارة الموارد النقدية؛ المخالفات في الصادر من الوقود في كينيما؛ تكاليف السفر
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات	المطالبات من الفئة واو - ٣؛ الجزء الثاني من الدفعة الثالثة
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٣)	إدارة تكنولوجيا المعلومات - الأمانة؛ مراجعة حسابات إدارة النقد؛ إدارة الموارد البشرية
بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (٢)	الخدمات الطبية؛ إساءة استعمال نظام فواتير الهاتف
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (٢)	إدارة الموارد النقدية؛ عمليات وحدة المعدات المملوكة للوحدات
بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (٥)	عمليات متاجر الجنود؛ الخدمات المشتركة المقدمة إلى الكيانات الأخرى؛ أداء برنامج الدعم المدني؛ تصفية؛ مسائل الموظفين؛ تصفية: خطة تصريف الأصول

مكتب منسق المساعدة الإنسانية  
في العراق (٤)  
تصفية: مسائل المشتريات؛ تصفية: التخطيط الخاص  
بالتصفية؛ تصفية: إدارة الموارد البشرية؛ تصفية: الإدارة  
المالية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين (٣٤)  
ملاك عمليات الطوارئ؛ دائرة العلاقات مع وسائط  
الإعلام والشؤون الإعلامية؛ إدارة شؤون الموظفين  
اللامركزية؛ عمليات الطوارئ المركزية والمخزونات  
الإقليمية؛ العمليات الجوية؛ عقد الجهة المنفذة لمشروع  
تجديد نظم الإدارة؛ هيئة التشاور بشأن مشروع تجديد  
نظم الإدارة؛ خدمات الضيافة الخاصة بمشروع تجديد نظم  
الإدارة؛ عنصر صيانة المساكن؛ استعراض جمع الأموال من  
القطاع الخاص الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين في المملكة المتحدة؛ العمليات في إثيوبيا،  
وأذربيجان، وأنغولا، وأوغندا، وإيطاليا، والبوسنة  
والهرسك، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة،  
وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورومانيا، وطاجيكستان،  
وغابون، وغانا، وفرنسا، وقيرغيزستان، وكازاخستان،  
وكمبوديا، وكولومبيا، والكونغو، وماليزيا، والمغرب،  
والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، ونيجيريا.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢)  
شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد؛ شعبة الإنذار المبكر  
والتقييم

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات  
البشرية (الموئل) (٢)  
التخطيط المتعلق بتصفية برنامج إصلاح المستوطنات؛ خطة  
الإدارة الحضرية

مكتب الأمم المتحدة في  
نيروبي (١)  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٣)  
اللجنة المحلية المعنية بالعقود

استعراض متابعة إدارة شؤون الموظفين؛ استعراض متابعة  
وحدات المشتريات والموجودات/المخزونات؛ استعراض  
متابعة السفر، والشحن والنقل

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا  
السابقة (٢)  
العمل الإضافي؛ إدارة أعمال المحكمة

استعراض متابعة المشتريات  
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (١)

## التحقيقات

سبعة وثلاثون تقريراً من تقارير التحقيق تتناول قضايا مختلفة تتضمن سوء السلوك؛ المخالفات في المشتريات؛ وإساءة استعمال الاستحقاقات؛ وإساءة استعمال ممتلكات الأمم المتحدة ومواردها؛ وسوء الإدارة؛ وسوء سلوك موظفي المبيعات؛ وإساءة استعمال السلطة.

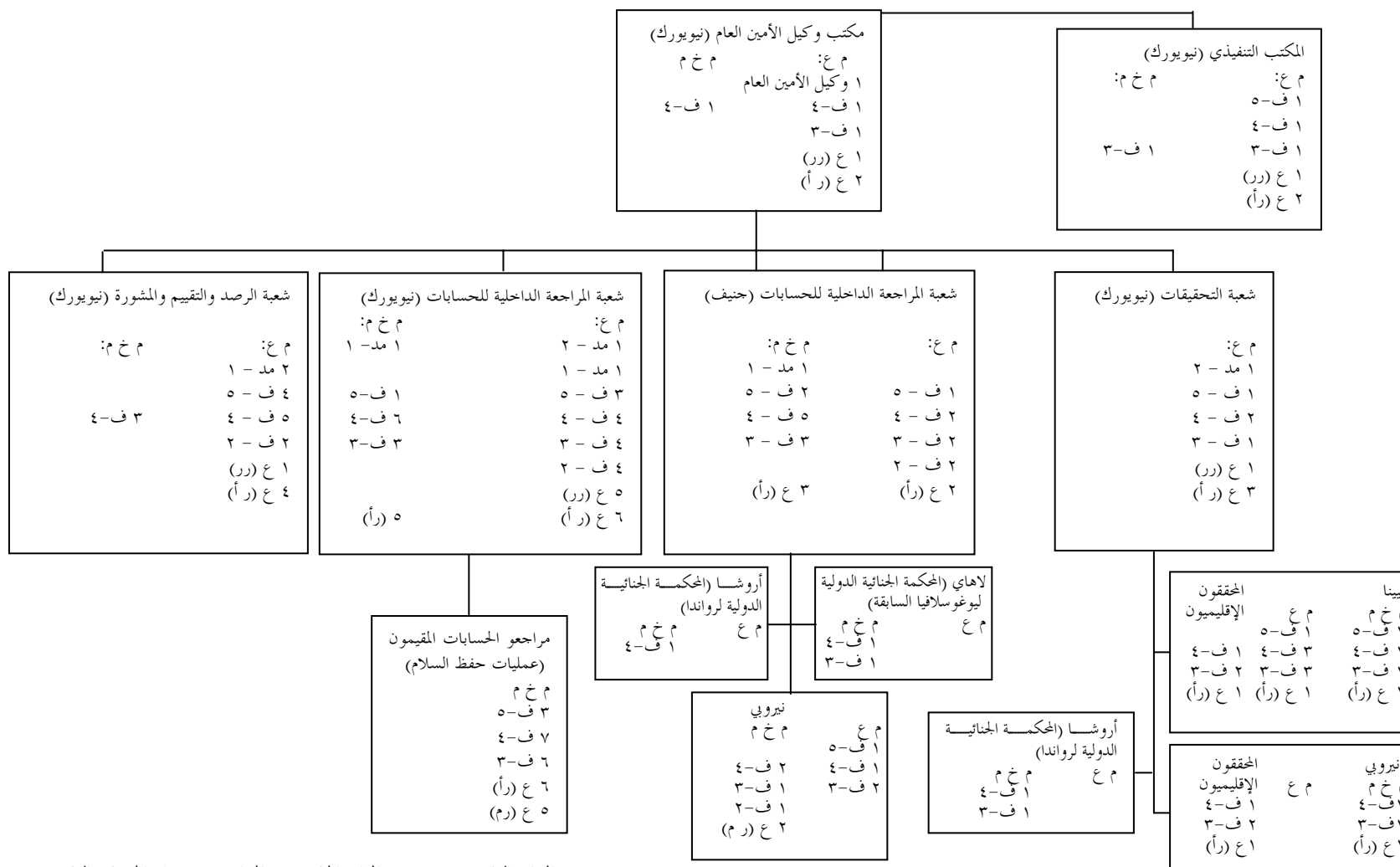
## المشورة الإدارية

الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة شؤون الإعلام بشأن العملية الموجهة نحو العميل، تموز/يوليه ٢٠٠٣.

الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بشأن الإدارة العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية: الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

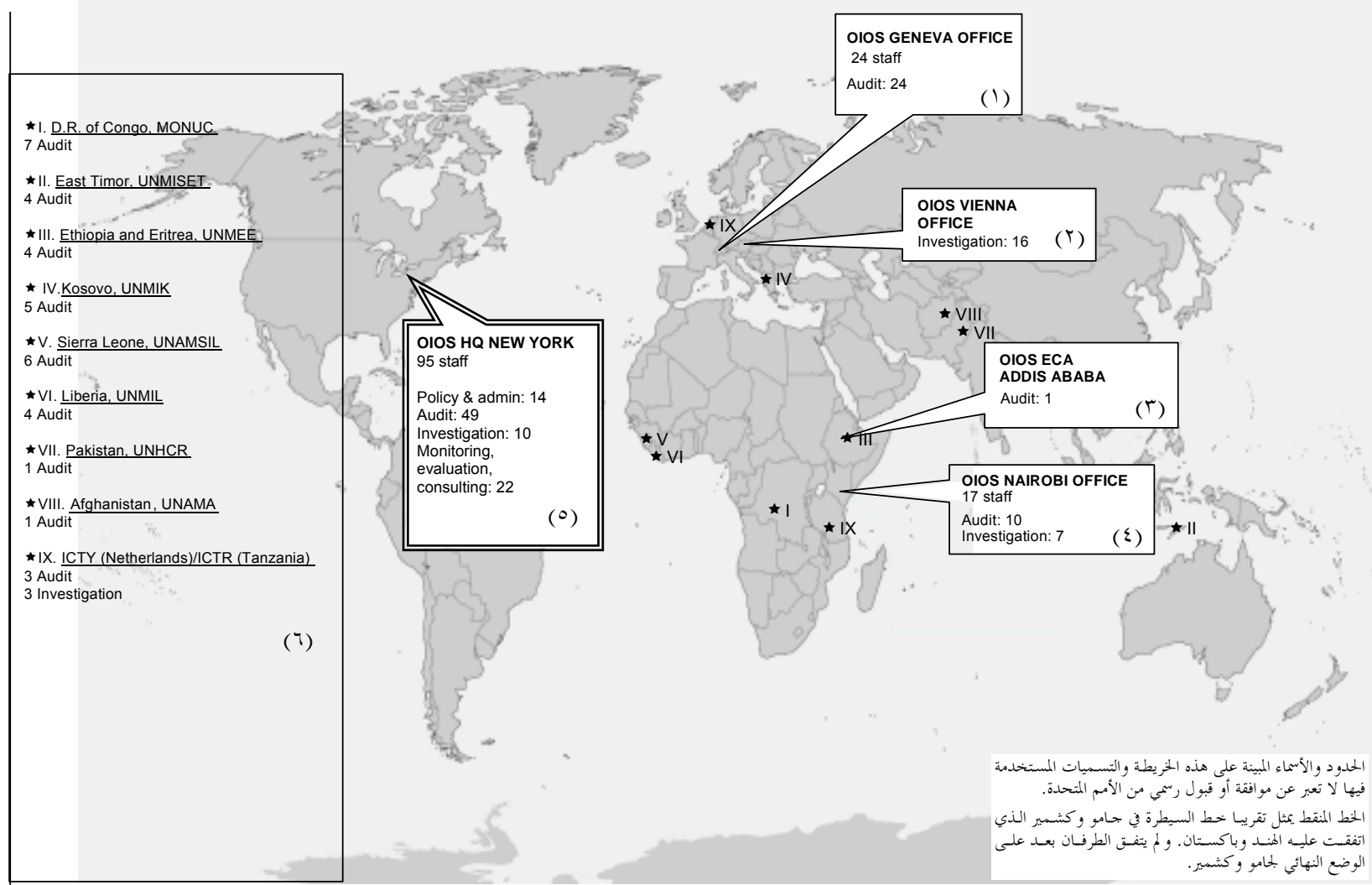
(الميزانية العادية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حساب الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والأموال الأخرى الخارجة عن الميزانية للعام ٢٠٠٤)



م ع = الميزانية العادية؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية؛ ع = فئة الخدمات العامة؛ ر = فئة الرتبة المحلية؛ رر = الرتبة الرئيسية؛ رأ = رتب أخرى.

وفقا للميزانية العادية - نيويورك - التخصيص ٠٥٠٠٤٤٩ - تاريخ الاستحقاق ٢٠٠٤/٤/٣٠.  
وفقا للميزانية العادية - جنيف - التخصيص ٠٥٠٠٤٥٠ - تاريخ الاستحقاق ٢٠٠٤/٤/٣٠.  
وفقا للميزانية العادية - نيروبي - التخصيص ٠٥٠٠٤٢٨ - تاريخ الاستحقاق ٢٠٠٤/٣/٥.  
وفقا للميزانية العادية - فيينا - التخصيص ٠٥٠٠٤٣٦ - تاريخ الاستحقاق ٢٠٠٤/٣/٢٥.

## التوزيع العالمي لوظائف مكتب خدمات الرقابة الداخلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤



تعكس الخريطة الحضور الفعلي لموظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذين يشغلون الوظائف المقررة للمساعدة المؤقتة العامة والبعثة.

- حواشي الخريطة
- (١) مكتب خدمات الرقابة الداخلية في جنيف  
٢٤ موظفا  
مراجعة الحسابات: ٢٤
- (٢) مكتب خدمات الرقابة الداخلية في فيينا  
التحقيقات: ١٦
- (٣) مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا  
أديس أبابا  
مراجعة الحسابات: ١
- (٤) مكتب خدمات الرقابة الداخلية في نيروبي  
١٧ موظفا  
مراجعة الحسابات: ١٠  
التحقيقات: ٧
- (٥) مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المقر في نيويورك  
٩٥ موظفا  
السياسات والإدارة: ١٤  
مراجعة الحسابات: ٤٩  
التحقيقات: ١٠  
الرصد والتقييم والمشورة: ٢٢
- (٦) \* أولا - جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: ٧ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* ثانيا - تيمور الشرقية، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: ٤ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* ثالثا - إثيوبيا وإريتريا، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: ٤ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* رابعا - كوسوفو، بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو: ٥ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* خامسا - سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: ٦ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* سادسا - ليبيريا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: ٤ وظائف لمراجعي الحسابات
- \* سابعا - باكستان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: وظيفة واحدة لمراجعي الحسابات
- \* ثامنا - أفغانستان، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان: وظيفة واحدة لمراجعة الحسابات
- \* تاسعا - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (هولندا)/ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (تنزانيا)  
٣ وظائف لمراجعي الحسابات  
٣ وظائف للمحققين